الشرق

مستمرة في الصدور منذ 1926
السبت 15 آب 2026 / العدد 23028 16 صفحة / 100.000 ليرة

سلّموا
~~سليم عياش~~
وحبيب مرعي
وحسين العنيسي

لإلزام اسرائيل بوقف حربها على لبنان

ص 2

ترأس اجتماعاً بحث إعادة اعمار النبطية

ص 3

نزع السلاح ثم المصالحة وبناء الدولة

ص 3

دعا الى تخفيف الأعباء المعيشية عن الناس

ص 4

كليرفيلد يلتقي بري وسلام: هل تستأنف المفاوضات؟

ص 2

كلام لا يليق يا دولة نائب الرئيس!!!

كتب عوني الكعكي:

تريّثت قليلاً قبل أن أعلّق على موضوع «سوء التفاهم» البريء الذي أثير بين رئيس الحكومة نواف سلام ووزير الدفاع ميشال منسّى، خصوصاً أنني -وبكل موضوعية- أكنّ احتراماً لدولة الرئيس سلام، ولمعالي وزير الدفاع الذي هلّلنا لاختياره وزيراً للدفاع وقلنا: «إنّه الرجل المناسب في المكان المناسب». فوزير الدفاع بعد سنين من الخدمة، كان فيها مثالاً يحتذى بالأخلاق والجدّية والاحترام والإلتزام بالمسؤولية.

أما بالنسبة للإشكال، فقد أوضح دولة رئيس الحكومة أنّه لم يطلب من وزير الدفاع عدم الدخول الى قاعة المجلس.. لكنه طلب منه ألاّ يتحدث، لأنّه هو «أي رئيس الحكومة سيتحدث باسم الحكومة كلها... ولأنّ ما سيقوله وزير الدفاع في كلمته، أعلنه وأوضحه أمام اللجان المشتركة التي درست موضوع العفو العام، بل قدّم مذكرة وافق عليها الرئيس نواف سلام، فالرئيس سلام لم يقف ضد «الجيش» ومطالب الجيش، وهو الذي يعمل جاهداً لدعم الجيش وتأمين سلطته على كل الأراضي اللبنانية. وهو المطالب بدعمه مادياً وملياً.

لكن ما استوقفني ما صدر عن نائب رئيس مجلس النواب الياس أبو صعب. فالخلاف «المفتعل» بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع أمر عادي، يتسم بالاحترام والمودّة. فالرئيس سلام يعتبر أنّ قيام الدولة لا يتم إلاّ باستعادة المؤسّسة العسكرية، أي الجيش اللبناني

التتمة على الصفحة 2

حلف مكّة: إيران قلقة.. النصّ دفاعيّ... الحسابات ردعيّة

بقلم د.سمير صالحة
«اساس ميديا»

لا تحتاج إيران أو غيرها إلى أن تجد اسمها في نصّ حلف مكّة كي تشعر بأنّ شيئاً ما يتغيّر من حولها. فالتحوّلات الاستراتيجيّة لا تُقاس دائماً بما تقوله الاتّفاقات، وإنّما بما تضيفه إلى حسابات الدول وقراراتها وهوامش حركتها.

لم تأتِ "اتّفاقيّة مكّة للدفاع المشترك" بين المملكة السعوديّة وتركيا وباكستان لتعلن خصومة مع دولة بعينها، ولم تتضمّن في نصّها ما يشير إلى بناء محور عسكريّ موجّه ضدّ أحد. لكنّ السياسة لا تُقرأ بالنصوص وحدها، بل بما تنتجه من

التتمة على الصفحة 14

هل تخرج المجرمين وتضع الصحافيين والاعلاميين والكتّاب مكانهم في السجن؟!

بقلم ناضر كاسبار
نقيب المحامين في بيروت سابقاً

وكأنه لا يكفي ما يعانيه رجال القانون والمواطنون من وجود قوانين غامضة وغير واضحة حتى يأتي قانون الاعلام الجديد ليزيد الطين بلة. إذ اننا كنا ولا نزال نتساءل عن سبب عدم تعديل القوانين النافذة التي تخلق الاشكاليات في تفسيرها، ويتم حسمها بنصوص مكتوبة واضحة حتى لا تترك المجال للآراء الفقهية المتناقضة وللاحكام والقرارات المختلفة والتي تصدر عن صواب او عن خطأ في التفسير. وبدلاً

التتمة على الصفحة 15

روسيا تستهدف محطة قطارات أوكرانية وترفض وقف إطلاق النار بالبحر الأسود

رجال إطفاء وهم يخمدون حريقا اندلع عقب ضربات بصواريخ بالستية روسية في العاصمة الأوكرانية كييف

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الجمعة، استهداف محطة قطارات وقاطرتين بحريتين لأوكرانيا في البحر الأسود، بالتزامن مع رفض موسكو فكرة وقف إطلاق النار هناك. وقالت الوزارة إن قواتها واصلت استهداف البنية التحتية للموانئ والوسائط البحرية التي تستخدم لصالح الجيش الأوكراني.

"مقتل وإصابة عشرات" الحوثيين في هجمات لقوات الحكومة اليمنية على عدة جبهات

ص 13

عطلة "الشرق"

لمناسبة عيد انتقال السيدة العذراء والعطلة الاسبوعية يتوقف العمل في "الشرق" وتحتجب عن الصدور يومين وتعود الى قرائها صباح الثلاثاء ١١ آب ٢٠٢٦ .

ضريبة بيئية جديدة في لبنان.. ولكن أين البيئة؟

بقلم د. طالب سعد
(باحث في الاقتصاد السياسي والاجتماعي)

منذ فترة، وأنا أشعر بشيء من الملل، وربما الإحباط، تجاه الأوضاع العامة في لبنان. وقد أثرت الابتعاد عن التعليق أو المشاركة في كثير من القضايا المالية والاقتصادية والاجتماعية، ليس لعدم أهميتها، بل لكثرة ما قيل ويقال فيها.

كلام كثير، آراء أكثر، تحليلات لا تنتهي، صراخ في كل مكان، ونقاشات غالباً ما تنتهي حيث بدأت.. فيما الفعالية محدودة والنتائج تكاد تكون معدومة.

وفي مرحلة ما، يصبح الصمت أكثر راحة من إضافة رأي جديد إلى سوق مزدحم بالآراء.

لكن هذه المرة، استوقفني الأمر:

التتمة على الصفحة 14

إلغاء عقوبة الإعدام: إصلاح للسياسة العقابية / 2

المحامي أسامة العرب

ومن هنا، فإن إلغاءها لا يعني التساهل مع الجرائم الخطيرة، ولا يعني إضعاف سلطة الدولة في مواجهة الجريمة. بل على العكس، يمكن أن يكون الإلغاء تعبيراً عن ثقة أكبر بالقانون، لأن الدولة التي ترفض أن تجعل خطأها المحتمل نهائياً هي دولة تعترف بحدود سلطتها وباحتمال الخطأ البشري داخل مؤسساتها.

رابعاً: من فلسفة الانتقام إلى فلسفة الإصلاح والحماية

ينبغي النظر إلى إلغاء عقوبة الإعدام بوصفه جزءاً من إعادة صياغة فلسفة العقوبة في لبنان. فالسياسة الجنائية الحديثة لا تختزل العقوبة في الانتقام من الجاني. فصحيح أن

التتمة على الصفحة 15

كلام لا يليق يا دولة نائب الرئيس!!!

لدوره وفاعليته وهيبته. لكن هناك من يعمل على «لخبطة» الأوضاع الإيجابية التي بدأت معالمها باستعادة الدولة سلطتها وبواسطة قواتها العسكرية وحدها.

من هنا، ليس صدفة أن ينفجر «الخلاف» بين رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام وبين قوى سياسية أخرى على خلفية اتهامه أنه يهاجم الجيش اللبناني، أو يتعرض لهيبته، في الوقت الذي كان الرئيس سلام قد أظهر بمواقفه وممارساته والقرارات التي دافع وقاتل من أجل اتخاذها في مجلس الوزراء، فهو صاحب المبادرات والمواقف الأكثر شجاعة وتقدّمية في طرح المبادرات التي تهدف الى استعادة المؤسّسة العسكرية لدورها وفاعليتها ومكانتها واحترامها، والتي يؤيّدها الشعب اللبناني كمؤسّسة محترمة ومتصدّرة لكل مؤسّسات الدولة، وأجدر في الإمساك بالقرار الأمني والعسكري في البلاد.

المفارقة المدهشة، كشفت خلال اليومين الماضيين أنّ الطريقة التي تم التعامل والتعاطي بها من قبل بعض الشخصيات والقوى السياسية مع الرئيس سلام، دلّت على أنّ هناك من يريد إبقاء اللعبة السياسية والأمنية على حالها، أي اقتسام النفوذ وتوزيع المغانم والحصص، للوصول الى المراكز والمناصب.

وبدعة البدع المدوية، ما ظهر وخرج على لسان وأدوار نائب رئيس مجلس النواب الياس أبو صعب، وهذا ما أثار استغرابي التام، كما أشرت في مطلع حديثي، وظللت مدة لا أصدّق ما سمعته وما قرأته.

فأبو صعب ابن ضهور الشوير، أجمل رقعة أرض في لبنان، التي تتميّز بجمال طبيعتها، بأشجار الصنوبر، وإطلالتها على وادي لامارتين.. يوجّه كلامه الى الرئيس نواف سلام قائلاً:

«لو كان الوزير غازي زعيتر وزيراً للدفاع، لما تجرأت على منعه»، «ما معقولي أبداً».

دولة نائب الرئيس:

أنت تتكلم مع دولة الرئيس نواف سلام.. تاريخ عائلته معروف باللاطائفية واللامذهبية.. عائلة نبذت الطائفية وركزت على الوحدة الوطنية لكل المذاهب والطوائف.

دولة نائب الرئيس:

هل أذكرك بمواقف المرحوم الرئيس صائب سلام:

«لا غالب ولا مغلوب»... «لبنان واحدٌ لا لبنانان».. «لبنان لا يطير إلاّ بجناحيه»؟

وهل تريد يا دولة نائب الرئيس أن أذكّرك بمواقف الرئيس نواف سلام نفسه، وموقفه من إسرائيل واتهام نتنياهو والدولة العبرية بالهمجية والإرهاب والعدوان؟

يا دولة نائب الرئيس:

كل ما في الأمر إشكال بسيط، كان حلّه بسيطاً، لو صفت النيات.

يمكن لوزير الدفاع أن يعقد مؤتمراً صحافياً يشرح فيه ما يريد أو ما يريده الجيش، وكان الأمر اكتسب أهمية أكبر.

كان يمكن لوزير الدفاع التحدّث مع رئيس الحكومة قبل الجلسة وإبداء رأيه.. فربما كان الرئيس سلام طلب منه التحدّث باسم جميع الوزراء...

والجميع يعرف أنّ وزير الدفاع تحدّث أمام اللجان وسلّم رأي الجيش بأطروحة وافق عليها الرئيس سلام، فلماذا افتعال هذا الإشكال؟

أليس من حقنا وحق كل اللبنانيين التساؤل بعد أن كثرت الظنون؟

يا دولة نائب الرئيس:

قرية ضهور الشوير معروفة بأنها كانت «حضن القوميين الاجتماعيين» الذين تميّزوا بالعلمانية وعدم التعصّب المذهبي أو الطائفي، والذين كانوا دائماً وطنيين لاطائفيين ولامذهبيين.

يا دولة نائب الرئيس:

لقد «صرّحت» تصريحاً أوحى بأنّه تصريح مذهبي طائفي.. وأنت الأعلم بخطورة مثل هذا الكلام في هذه الأوقات، ولا أظن أبداً أنّك تريد العودة بالوطن الى الوراء، أو الى تعميق الخلافات.. فإذا كان مسؤول مثلك يدلي بمثل هذه التصريحات فهل يُلام الآخرون؟ و«ويللي بعلمك منهم...».

يا دولة نائب الرئيس:

لنعد جميعاً الى العمل موحّدين وطنيين غير طائفيين، ولْنبنِ لبنان الجديد على أسس الشراكة الفعلية البعيدة عن كل تعصّب قد يودي بلبنان الى التهلكة.

عوني الكعكي
aounikaaki@elshark.com

كليرفيلد يعود من إسرائيل بـ"أجوبة" لبيروت: هل تنتشط المفاوضات؟
جولة على رئيسي المجلس والحكومة... بري: لتوقف إسرائيل حربها

عاد رئيس مجموعة التنسيق العسكرية الخاصة بلبنان "MCG4L" الجنرال جوزف كليرفيلد إلى بيروت آتيًا من إسرائيل، حاملاً معه حصيلة الاتصالات والمقترحات المرتبطة بالشق العسكري من الإطار التفاوضي، في وقت تبدو الاتصالات اللبنانية-الأميركية ناشطة لإعادة تحريك المفاوضات. وجال كليرفيلد، يرافقه السفير الأميركي ميشال عيسى والوفد العسكري، على رئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة نواف سلام، وسط أجواء وصفها عيسى بالإيجابية، مؤكدًا أن مفاوضات روما مستمرة.

وفيما تتجه الأنظار إلى آلية تنفيذ المناطق التجريبية والتحقق من عمل الجيش اللبناني فيها، برز طرح مشاركة خمس دول في مهمة التحقق، هي بريطانيا وإيطاليا وسويسرا وكندا وأذربيجان، في حين لا تبدو واشنطن في وارد نشر قوات عسكرية على الأرض، بل متابعة الوضع من خلال آلية يتم الاتفاق عليها.

كليرفيلد يجول

وفيما قال مصدر رسمي لبناني لـ"المركزية": ان الموقف الاميركي الداعم للبنان بالرد على كلام الوزير الاسرائيلي يسرائيل كاتس من شأنه ان يسرّع الاتصالات لتحديد موعد الجولة المقبلة من المفاوضات، ووقت افيد ان خمس دول مطروحة، حتّى الآن، للمشاركة في مهمّة التحقّق من عمل الجيش اللبنانيّ في المناطق التجريبيّة المخصّصة لسحب سلاح حزب الله، وهي بريطانيا وإيطاليا وسويسرا وكندا وأذربيجان، وصل كليرفيلد الى بيروت، حيث عرض المقترحات اللبنانية حول المناطق التجريبية وكيفية تطبيقها، وآلية التحقق، وعمل الجيش الأميركي للتثبت من آليات التحقق، علما أن واشنطن لا تريد نشر قوات عسكرية على الأرض بل تتابع الوضع عن كثب من خلال قوات يتم الاتفاق على نشرها.. ويفترض انه حمل اجابات لا بد اطلع المسؤولين اللبنانيين عليها في لقاءاته معهم اليوم حيث زار صباحاً رئيس الحكومة نواف سلام، يرافقه السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى والوفد العسكري المرافق. وجرى خلال اللقاء البحث في الشق العسكري من الإطار التفاوضي، والتطورات الميدانية في الجنوب، حيث شدد الرئيس سلام على ضرورة وقف إسرائيل عمليات التدمير، وتوسيع نطاق المناطق التجريبية، ووضع جدول زمني واضح للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية.

بري مستقبلاً عيسى وكليرفيلد

...اجواء ايجابية

ثم انتقل كليرفيلد وعيسى والوفد الى عين التينة فاستقبله رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي وقع امس القوانين التي اقرها مجلس النواب.

وأكد بري أن إسرائيل لم توقف خروقاتها وإعتداءاتها على لبنان والجنوب منذ تشرين الثاني عام 2024، وأن هذه الإعتداءات متواصلة وبشكل ممنهج تدميراً للقرى وتجريفاً للحقول والمساحات الزراعية وحرقاً للمناطق الحرجية، ناهيك عن استهداف المناطق التراثية والإرث الحضاري. وأضاف أن مفتاح الإستقرار يبقى بإلزام إسرائيل وقف حربها والإنسحاب الى الحدود الدولية.

كذلك، وصف السفير عيسى الأجواء بعد اللقاء بـ"الايجابية".

ورداً على سؤال عن المفاوضات وموعد الجولة التالية، قال السفير عيسى: الجو إيجابي المفاوضات ستستكمل ولم يتم تحديد موعد بعد.

عما إذا كانت الولايات المتحدة تدعم أي عملية عسكرية على مرتفعات علي طاهر، قال: "لا أدري".

ورداً على سؤال حول المناطق التجريبية وإذا ما كان هناك من مناطق أخرى، قال السفير عيسى: "أولا علينا تحديد وضع المناطق الحالية وبعدها تأتي المناطق الأخرى". أمّا عن الدول التي ستشارك في آلية المراقبة، فلفت عيسى إلى أن "هناك لائحة من الدول نتكلم معها ولكن لم يتم حتى الآن تحديد أي دولة".

وردا على سؤال عن الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة قال عيسى: ليسلم حزب الله سلاحه وتنتهي المشكلة .

وعن سبب زيارة كليرفيلد لبيروت، قال عيسى: "الزيارة لتوضيح الأمور كما هي وخصوصا لدولة الرئيس نبيه بري وهي لشرح ماذا يحصل على الأرض".

جعجع

في المواقف السياسية، اعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أن جوهر المشكلة في تعثر المفاوضات بين لبنان وإسرائيل يكمن في عدم الالتزام بما اتُّفق عليه منذ العام 2024 لجهة تنفيذ تفكيك التنظيم العسكري والأمني لحزب الله، ما أنتج فقدان مصداقية بالسلطة السياسية التي ما زالت تراهن على الوقت وتطورات الإقليم لعدم مواجهة الحزب، معتبراً أن الجيش لا يتحمل المسؤولية في هذا السياق، إنما السلطة السياسية. وإذ سأل في حديث لـ"المركزية"عن سبب التصويب على نواب القوات اللبنانية في قانون العفو في الشق المتصل بالمبعدين إلى إسرائيل، وهم وحدهم من بين سائر النواب المسيحيين أثاروا الملف وناضلوا جاهدين للوصول إلى ما وصلوا إليه، ولو أنهم طمحوا إلى أكثر، أسف لاستثمار البعض في دماء شهداء الجيش لمصالح سياسية، وهنا الطعنة الأهم، معتبراً أن المسؤول عن دمائهم هو من أرسلهم إلى مواجهات خلفياتها سياسية كيدية، على غرار ما حصل في عبرا مع ظاهرة أحمد الأسير.واستغرب جعجع إقصاء وزير الخارجية يوسف رجي عن المشهد التفاوضي والزيارات الرئاسية إلى الخارج.

لتمديد ولاية اليونيفيل

الى ذلك، دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الأمم المتحدة إلى "إبقاء قوة لحفظ السلام في لبنان بعد انتهاء ولاية بعثة اليونيفيل هذا العام".وقال مدير شؤون الأمم المتحدة في منظمة هيومن رايتس ووتش، لويس شاربونو، إنّ "إنهاء عمل قوة اليونيفيل دون وجود قوة دولية قوية بديلة يعني فعلياً ترك ملايين المدنيين اللبنانيين يواجهون مصيراً مجهولاً وربما كارثياً". وأضاف "تُعد قوات حفظ السلام رادعاً حاسماً للهجمات على المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان". وحثت "هيومن رايتس ووتش" الأمم المتحدة على تمديد ولاية قوة حفظ السلام "إلى حين تحسن الوضع الأمني بما يكفي للنظر في تقليص القوة بشكل أكبر".

عون اطلع من وزير الداخلية على الوضع الأمني في البلاد

لقاء عون والحجار

استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون في قصر بعبدا قبل ظهر اليوم، وزير الداخلية والبلديات احمد الحجار الذي اطلعه على الوضع الأمني العام في البلاد، مشيرا إلى الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية للحفاظ على الاستقرار وتعزيز الأمن. كما اطلعه على الإجراءات الأمنية وتدابير السير المتخذة في مختلف المناطق اللبنانية، لا سيما في المدن الكبرى والأماكن التي تشهد حركة كثيفة للمواطنين، خصوصا خلال المناسبات الدينية والموسم السياحي.

وتناول البحث ايضاً أوضاع البلديات، والعمل الجاري لتأمين الدعم اللازم لها، بما يمكّنها من الاستمرار في أداء دورها وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين .

إجتماع في السراي لمتابعة إعادة الإعمار في النبطية

سلام مترئساً الاجتماع

عقد رئيس مجلس الوزراء نواف سلام اجتماعاً خُصّص لمتابعة إعادة الإعمار في مدينة النبطية، بحضور وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمد علي قباني، ورئيس مجلس الجنوب هاشم حيدر، والمدير العام للتنظيم المدني علي رمضان، ومدير غرفة العمليات المركزية في رئاسة مجلس الوزراء زاهي شاهين، ورئيس بلدية النبطية عباس فخر الدين، وأعضاء المجلس البلدي حسين جابر، وخضر قديح، ومحمد كحيل، ومحمد حجازي. وأكد الرئيس سلام بعد الاجتماع أن النهوض بمدينة النبطية، حاضرة جبل عامل، يشكّل أولوية أساسية ضمن مساعي النهوض بالجنوب وتثبيت عودة أهله إلى بلداتهم وقراهم، مشدداً على أهمية دور المدينة كمركز للمحافظة، وما تضطلع به من وظائف إدارية واقتصادية وخدماتية. وجرى خلال الاجتماع عرض التقدم المحقق في مسار العودة والنهوض في المدينة، والبحث في أبرز الحاجات والتحديات التي لا تزال تواجهها، ولا سيما على صعيد البنى التحتية والمرافق والخدمات العامة. وتم الاتفاق على آليات لمتابعة هذه الملفات وتنسيق العمل بين الجهات المعنية، بما يسرّع تنفيذ الإجراءات والمشاريع ذات الأولوية.

هيكل عرض مع وفد «تاسك فورس» اتفاق «الإطار» واعتداءات الاحتلال

اجتماع هيكل ووفد «تاسك فورس»

استقبل قائد الجيش العماد رودولف هيكل في مكتبه، في اليرزة، رئيس منظمة American Task Force On Lebanon (ATFL)) السفير الأميركي السابق إدوار غبريال مع وفد، وتناول البحث آخر التطورات المتصلة بلبنان والمنطقة. وخلال اللقاء، جرى التشديد على «أهمية دور الجيش في ظل المرحلة الاستثنائية التي تمر بها البلاد». وأشاد غبريال بـ«هذا الدور الأساسي للحفاظ على الاستقرار الداخلي للبنان».

كما تم عرض الترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاق الإطار، إضافة إلى التعقيدات والصعوبات الناتجة من الاعتداءات والخروق المتواصلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي.

الجميّل: ننهي معركة السلاح أولاً ثم بناء الدولة والمصالحة

أكد رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميّل أن الأولوية في المرحلة المقبلة هي إنهاء ملف السلاح خارج الدولة بصورة نهائية، باعتباره المدخل إلى استعادة السيادة والقرار الحر، قبل الانتقال إلى مرحلة إعادة بناء لبنان ومعالجة الهواجس بين مكوناته وإرساء مصالحة حقيقية تمنع تكرار الحروب والأزمات. وقال الجميّل في خلال جولة له في قضاء جبيل إن لبنان أمام فرصة لطي صفحة الحروب وفتح صفحة جديدة، لكن ذلك يتطلب عدم المساومة أو القبول بأنصاف الحلول والترقيع والتأجيل، بل معالجة المشكلات اللبنانية الداخلية والخارجية من جذورها. وأوضح أن المسألة الأساسية تبدأ بإنهاء واقع الميليشيات، ولا سيما سلاح حزب الله، لأن لا دولة ولا اقتصاد ولا استقرار ولا مستقبل يمكن بناؤه في ظل وجود سلاح خارج الدولة. وشدد على ضرورة ترتيب الأولويات وعدم خوض معركتين في آن واحد، قائلاً إن معركة السلاح يجب أن تُنجز أولاً، قبل الانتقال إلى الملفات الداخلية وإعادة بناء الدولة والعلاقة بين اللبنانيين. وحذر من أن البدء بالمرحلة الثانية قبل حسم الأولى سيشتت الجهود ويحول دون الوصول إلى حل نهائي. وأوضح أن المرحلة التالية يجب أن تكون نقاشاً لبنانياً صريحاً تُطرح خلاله كل الملفات وتُعالج الهواجس المتبادلة، محذراً من إنكارها أو تأجيلها، لأن شعور أي مكوّن بالخوف على وجوده يدفعه إلى البحث عن قوة خارجية يستند إليها في مواجهة اللبنانيين الآخرين. ولفت إلى أن اللبنانيين لجأوا في مراحل مختلفة إلى الخارج نتيجة خلل في العلاقة الداخلية بينهم.

مطر: أتبنى تعديلات نقابتي الصحافة والمحررين

كتب النائب إيهاب مطر على منصة «أكس»: «في شأن قانون الإعلام، أتبنى كل التعديلات التي تم التوافق عليها قبل انعقاد جلسة الهيئة العامة، وهي مقدمة من نقابتي الصحافة والمحررين وجهات اعلامية ومؤسسات تلفزيونية، وأتفق مع الموقف الإعلامي في إلغاء عقوبة السجن، وسأكون مستعداً لأي اقتراح تعديل والتعاون مع الزملاء لتصويب القانون حفاظا على حرية الإعلام المسؤول في لبنان».

عطلة رسمية في عيد المولد

أصدر رئيس مجلس الوزراء نواف سلام مذكرة قضت بإقفال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات يوم الثلاثاء في ٢٥ آب ٢٠٢٦، بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف.

الراعي استقبل السفير الأميركي وقيادات الامن الداخلي في الشمال

لقاء الراعي وعيسى

استقبل البطريرك الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، في الصرح البطريركي في الديمان، السفير الأميركي لدى لبنان ميشال عيسى وعقيلته.

وحضر اللقاء المطران الياس نصار، والمطران جوزيف نفاع، والمطران بيتر كرم، والأب فادي تابت.

بعد التقاط الصورة التذكارية، رحّب البطريرك الراعي بالسفير عيسى، مثنيًا على رسالته الديبلوماسية ومخاطبًا إياه بالقول: "أنت رجل السلام".

ودار خلال اللقاء حديث عام حول الأوضاع في لبنان، وأهمية تعزيز أجواء الطمأنينة والاستقرار، وتغليب لغة الحوار والسلام، بما يحفظ لبنان وأبناءه ويؤمّن لهم مستقبلًا أكثر أمنًا واستقرارًا.

وأكد اللقاء "أهمية مواصلة الجهود الهادفة إلى ترسيخ السلام وحماية لبنان من تداعيات الأزمات، في ظل التحديات التي يعيشها اللبنانيون وتطلعاتهم إلى مرحلة يسودها الأمان والاستقرار".

ثم استضاف البطريرك السفير عيسى وعقيلته الى مائدة الغداء.

كما استقبل البطريرك الراعي، قائد سرية أميون في قوى الأمن الداخلي العميد ميلاد نصرالله، يرافقه مساعده العقيد طعان أبو يونس، والمقدم نيكولا نصر من تنورين، والرائد شربل أنطون من أميون، والرائد أشرف العلي من شكا، والنقيب رفعت عويجان من البترون، والنقيب طوني داوود آمر فصيلة بشري. وبعد التقاط الصورة التذكارية، جرى عرض الأوضاع الأمنية في المنطقة، حيث تم التأكيد أن الأجواء هادئة ومستقرة بصورة عامة، وأن المواطنين يعيشون أجواء من الطمأنينة والفرح بالمناسبات الروحية التي تشهدها المنطقة.

"وطن الإنسان" ناقش التشريعات ودعا إلى تخفيف الأعباء عن الناس

النائب نعمة افرام

عقد المجلس التنفيذي لـ«مشروع وطن الإنسان» اجتماعه الأسبوعي برئاسة النائب نعمة فرام، إلى جانب النائب سجيع عطية وأعضاء المجلس، حيث تناول عددًا من الملفات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية.

وتطرّق المجلس بدايةً إلى الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور، وما يرافقه من احتقان اجتماعي متزايد وضغوط كبيرة على المواطنين والقطاعات الاقتصادية. وفي وقت جاءت التطورات الأمنية والإقليمية لتشكّل مزيدًا من الضغط السلبي على السياحة والتحويلات، وهما من أهم روافع الاقتصاد اللبناني.

ومن هنا، نرى ضرورة العمل على استحداث إجراءات سريعة لتحريك الاقتصاد وخاصة لإتاحة الفرص للاقتراض الاستثماري لخلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاستثمار.

كما توقّف المجتمعون عند الجلسة التشريعية الأخيرة، ولا سيما إقرار قانون العفو. ونعتبر في «مشروع وطن الإنسان» أن هذا الإقرار استثنائي، أي لمرة واحدة، وقد أتى نتيجة عوامل عدة، أبرزها أن بعد تسليم المحكومين والموقوفين الأجانب، وخصوصًا السوريين، لا تزال السجون أماكن لا تتوافر فيها أدنى شروط البيئة السليمة والصحية، ويفتقد السجين إلى أدنى مقومات الحياة اللائقة وإعادة التأهيل، وهي من صميم عمل المنظومة القضائية ودورها في بناء المجتمع وحمايته.

كما من شأن هذا القانون أن يؤدي إلى فتح صفحة جديدة مع بداية العهد الجديد.

وفي المقابل، جاءت الاستثناءات الواردة في القانون لتحافظ على توازن دقيق بين مختلف المقتضيات والأوضاع.

واعتبر «مشروع وطن الإنسان»، في ما يتعلق بمستحقات المفعول الرجعي للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين، أن تقسيطها غير منصف، خصوصًا في ضوء قرار مجلس شورى الدولة الصادر في ٢٠٢٦/٨/٥، والذي يلزم الدولة بالدفع الفوري.

فالمفعول الرجعي أُقرّ ليمنح الموظفين والعاملين في القطاع العام والمتقاعدين دفعة مالية فعلية تساعدهم في هذه الظروف الصعبة جدًا التي يواجهها اللبنانيون.

قبلان: حذار من الكواليس التلمودية ولوائح المفاوضات السرية

ألقى المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان خطبة الجمعة في مسجد الإمام الحسين في برج البراجنة، توجّه فيها الى اللبنانيين بالقول: "لبنان بلد قام ويقوم على الشراكة الوطنية، لا على حظوة جماعة السلطة والتزاماتها الجانبية التي تضرب صميم سيادة البلد (...). وطالب بـ"حماية أساس البلد وحماية القوة التاريخية والشراكة الدستورية من كل الالتزامات الجانبية لهذه السلطة حتى لا نخسر لبنان، فحذارِ من الكواليس التلمودية ولوائح المفاوضات السرية، وما يجري في الخفاء يشكل تهديدا وثيقا لنفس الكيان اللبناني (...)". وشدد على

المفتي قبلان

"تنفيذ اتفاق الطائف واستثمار كل جهد وطني لإجراء انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي، ولن نقبل بأي التزامات شكلية تتعارض مع الثقل التمثيلي، وتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٦ دليل مطلق على ضرورة المقاومة السيادية وحاجتها الوطنية (...)". وأشار المفتي قبلان الى "أن اللحظة لحماية الجنوب لا لتطويقه وخنقه ومنع الخدمات الحكومية والقدرات الدفاعية عنه (...)"، وقال: "(...) وحتى لا يضيع البلد يجب تأمين تسوية سعودية إيرانية لبنانية لحماية الوطن من أسوأ ظاهرة سياسية، ومهما تباعدت السعودية وإيران ستتقارب إقليمياً بسبب تحوّلات المنطقة وطبيعة المصالح المتداخلة، ومعها سيتنفّس لبنان الصعداء، لأنه سيتخلّص عبر هذه التسوية الإقليمية من أسوأ طاقم سياسي مُرّ مَرَّ ويمرّ على تاريخ لبنان".

حجازي استهجن الحملات في حق سلام وثمّن إقرار قانون العفو

عقد في دار الفتوى في راشيا اللقاء العلمائي برئاسة المفتي الدكتور وفيق محمد حجازي الذي ثمن "إقرار قانون العفو العام رغم الملاحظات الكثيرة عليه، معتبرا أنه "لا يزال منقوصا طالما لم تتحقق المصالحة الوطنية بعد"، مستهجنا "الحملات المسعورة بحق رئيس الحكومة المؤتمن على الدستور والقانون وصلاحية رئاسة الحكومة". واعتبر أنه "لا يجدي البكاء شيئا طالما لم يحم الجيش اللبناني وبالمقابل يمنع أفراد عائلات شهدائه من الحديث عن بيان الحقيقة بشأن مقتل أبنائهم ولم يسلم من قتلهم أو تسبب بذلك من قيادات في الجيش نفسه"، مستغربا من "بعض الكتل إظهار حرصها على الجيش وهي التي تسببت بمقتل أفراد منه وما تفجير الانفاق ببعيد".

وهنأ حجازي الشعب السوري وقيادته الجديدة بصدور "أحكام الإعدام المستحقة بحق النظام البائد ورموزه"، مؤكدا أنه "وبمجرد صدور الأحكام بحقهم هو دليل عافية"، كما شجب "محاولات التطاول على المرجعية

المفتي حجازي

دار الفتوى"، مؤكدا على "فشل كل الأبواق المشؤومة والمواقع المسمومة المعروف من وراءها"، مطالبا أصحابها بالاعتذار من أهالي السجناء الإسلاميين الذين كان يتغنى بتعذيبهم ويجلس مع جلادهم".

الحجار يبحث مع سعدي وجولي التعاون بين لبنان والإتحاد الأوروبي

الحجار وسعدي وجولي

استقبل وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار، في مكتبه بعد ظهر اليوم، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان القائم بالأعمال بالوكالة سامي سعدي ورئيس القسم السياسي في البعثة ألكسندر جولي، وتم البحث في التعاون القائم بين لبنان والاتحاد الأوروبي، لا سيما في المجالات الأمنية.

وتناول اللقاء أوجه الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية، لا سيما الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية والبلديات، وسبل تطوير هذا الدعم وتعزيزه.

واستقبل الوزير الحجار النائب أديب عبد المسيح وجرى عرض للأوضاع العامة.

العلامة فضل الله عن قانون الإعلام: لا نريد أن يستخدم لكمّ الأفواه

العلامة السيد علي فضل الله

دعا العلامة السيد علي فضل الله، في خطبة الجمعة، الدولة اللبنانيّة "المعنية باستعادة سيادتها على الأراضي التي احتلها العدو، وتحقيق آمال أهلها التواقين للعودة إليها، إلى أن تراجع حساباتها في الاستمرار بمفاوضات لا تلبي مطالبها ولا مطالب اللبنانيين، بالإيقاف التام لوقف إطلاق النّار، والانسحاب من كامل الأراضي الّتي احتلّها، وعودة حرّة للأهالي إليها، ويدعو اللّبنانيّين إلى الوحدة الدّاخليّة لمواجهة ما يتحدّاهم من جانب هذا العدوّ ومشروعه التّوسّعيّ في هذا البلد".

وجدد السيد فضل الله "التّأكيد على ضرورة أن تقوم الدّولة بمسؤوليّتها في إيجاد حلّ لأزمة عشرات الآلاف من العائلات الّتي لا تزال في أماكن النّزوح أو ممّن تكتظّ بهم البيوت الّتي لجأوا إليها، بتوفير أماكن سكن لهم أو مساعدتهم على تأمينها(...)".

وتحدث عن قرار العفو، وقال: "إننا كنا ولا نزال مع إنصاف أي مظلوم، ومع إنهاء معاناة من أمضوا سنوات طويلة في التوقيف دون محاكمة، ومع معالجة الاكتظاظ في السجون. لكننا كنا لا نريد لهذا العفو أن يتحول إلى عفو سياسي يأتي بنتيجة تسوية بين الطّوائف أو محاصصة بين القوى السّياسيّة (...) إنّنا نريد، أن يصحح الظلم لا أن يلغي العدالة، وأن يفتح الباب أمام إصلاح القضاء والسّجون، لا أن يصبح بديلًا من الإصلاح أو بابا للسكوت عنه".

وتطرق السيد فضل الله الى قانون الإعلام، وقال: "إنّنا مع كلّ خطوة تؤدّي إلى تحديث التّشريع على صعيد الإعلام، بكلّ أشكاله، ما يمنع من أن يكون أداة للفتنة، أو يسيء إلى الحقيقة، أو يساعد أعداء الوطن على النّيل منه، لكنّنا لا نريد لهذا القانون أن يحمل أيّ نصوص فضفاضة تتيح للمصطادين في الماء العكر تأويلها لطمس الحقيقة أو استخدامها لكمّ الأفواه، أو تحويلها إلى سيف مصلت فوق رأس من يتطلّع لإطلاق رأيه بحرّيّة، ودائمًا نريدها حرّيّة مسؤولة".

وقال: "إن حرّيّة الصّحافة ليست امتيازًا للصّحافيّين، بل هي حقّ للمواطن، لأنّ المواطن، بدون إعلام حرّ، يفقد حقّه في المعرفة".

وجدد التأكيد ان "لا إصلاح للمصارف وأنّ لا عودة للثّقة بها، بدون إعادة حقوق المودعين كافّة، ومعالجة جادّة للأسباب الّتي أدّت إلى وصول البلد ومعه المصارف إلى الانهيار الّذي وصل إليه".

زخور طالب بإعادة النظر بالمخالفات: لتعديل قانون الايجارات غير السكني

طالب المحامي أديب زخور المرشح لعضوية مجلس نقابة المحامين في بيروت، في بيان، المجلس النيابي بـ"إعادة النظر بالتعديلات المخالفة للقانون والدستور الفرنسي واللبناني، كون التعديلات الاخيرة التي طالت قانون الايجارات، قانون الايجارات غير السكنية رقم ١١ تاريخ ١٢ حزيران ٢٠٢٥ وتعديلاته جاءت لتفسّر وتطبق القانون اللبناني لا سيما قانون المؤسسة التجارية ٦٧/١١ والقانون والنصوص الفرنسية بطريقة خاطئة وجاءات عكس الاجتهاد الثابت للمجلس الدستوري الفرنسي الذي أكد على هذه الحقوق، وأطاحت التعديلات المتسرعة بالحقوق المكتسبة وبالمبادىء الاساسية والمواد التي تكفلها، والواردة في قانون المؤسسة التجارية ٦٧/١١ والقوانين عامة والمتوازية للقوانين

المحامي اديب زخور

الفرنسية، وتضمن التعويضات ورأس مال المؤسسات التجارية والمهن الحرة والحرفية واستمراريتها، وواجب التعويض على اصحاب هذه المؤسسات عند حرمانهم من حقوقهم المكتسبة عن حسن نيّة واستناداً الى قانون اساسي وليس استثنائي، ولم تعوّض على المبالغ المدفوعة من اصحاب المؤسسات التجارية عند شرائهم لمؤسساتهم التجارية والمهنية والحرفية، وحرمتهم هذه التعديلات دون وجه حق منها بإنهاء عقودهم بعد فترة من الزمن تتراوح بين ٥ و٨ سنوات (...). ولفت الى «ان التعديلات لا يمكن أن تتم الا بعد الاطلاع العميق والواضح على القوانين اللبنانية والفرنسية الموازية لها والتي كانت بأساس القوانين اللبنانية ونشأتها وتطورها، وبالتالي ان التعديلات المرجوة تضع تنظيماً عادلاً وتمنع اي استغلال أو فوضى للسوق التجاري وللايجارات السكنية وغير السكنية، ويتطلب الوعي والمسؤولية والحكمة في اعادة النظر بالتعويضات واستمرارية قانون المؤسسة التجارية ٦٧/١١ ووضع سقف للزيادات على بدلات الايجار تتناسب الوضع والواقع اللبناني، بعد اجراء التعديل المناسب بقانون الايجارات السكنية وغير السكنية على السواء».

الرفاعي : لا عدالة بلا حقوق ولا إصلاح بدون محاسبة

المفتي بكر الرفاعي

رأى مفتي محافظة بعلبك الهرمل الشيخ الدكتور بكر الرفاعي، في خطبة الجمعة، "إن إقرار العفو العام يشكّل خطوة مهمة نحو طيّ مرحلة طويلة من الألم والظلم والمماطلة، ويفتح بابًا لاستعادة شيء من الثقة والعدالة، لكن هذا القرار ينبغي أن يكون بداية لاستكمال الملف بكل مسؤولية حتى انتهاء كل تداعياته".

ولفت إلى أنّ "تعليق حكم الإعدام ينبغي أن يكون في سياق طيّ ملف مظلومية الموقوفين ومعالجة القضايا التي شابها الظلم أو التأخير، لا أن يتحول إلى تعليق عام لعقوبة الإعدام (...)". ورأى "إنّ إقرار القوانين التي تعالج ملف أموال المودعين يمثّل خطوة حقيقية في اتجاه ردّ الحقوق إلى أصحابها، وترميم الثقة بالدولة ومؤسساتها"، وقال: "المطلوب أن تُستكمل هذه الخطوة بمحاسبة كل من تثبت مسؤوليته عن هذا الملف، الذي وصفه كثيرون بـ"سرقة العصر"، فلا عدالة من دون استرداد الحقوق، ولا إصلاح من دون مساءلة ومحاسبة".

ودعا إلى "انضمام الدول الإسلامية والعربية وفي مقدمتها لبنان، إلى اتفاق مكة (...)"، معتبرا ان "المرحلة التي نعيشها لا تحتمل مزيداً من التشرذم (...)"، وقال: "إن تعزيز مصادر القوة وبناء جبهة رادعة تحمي شعوب المنطقة وتحدّ من تغوّل العدو الإسرائيلي واعتداءاته في فلسطين ولبنان وسوريا، فالسلام الحقيقي لا يُبنى على الضعف، والردع لا يعني طلب الحرب، بل امتلاك القدرة التي تجعل كلفة العدوان عالية، وتحفظ السيادة وتصون الأرض والإنسان. وفي عالم لا يحترم إلا من يملك عناصر القوة، فإنّ المطلوب بناء القوة، وتوحيد الموقف، وتنسيق القدرات، وتحقيق التكامل بين دول المنطقة".

مساعدات للدفاع المدني

تسلّم المدير العام للدفاع المدني العميد الركن عماد خريش مساعدات إنسانية، ضمن مبادرة "التضامن من أجل لبنان" التي نظمتها "روتاري إنترناسيونال"، بالتعاون مع CIP Belux-Liban وCIP Liban-Belux، وتم نقلها بدعم من CMA CGM Foundation.

وحضر مراسم التسليم رئيسة CIP Liban-Belux الدكتورة سناء حمزة، سفير لبنان في بلجيكا وليد حيدر، السكرتير الأول في سفارة بلجيكا بيار- لويس رونار، الرئيس الفخري لـ CIP Liban-Belux جو كنعان، إلى جانب عدد من الشركاء والداعمين وعدد من نوادي الروتاري في لبنان.

الخطيب رحّب بلقاء وطني جامع يضع رؤية واضحة للمرحلة المقبلة

رحب نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى العلامة الشيخ علي الخطيب في خطبة الجمعة في مقر المجلس في حارة حريك، بالدعوة إلى "لقاء وطني جامع وواسع يضع رؤية واضحة للمرحلة المقبلة ،من أجل مواجهة التحديات التي تعصف بالوطن ،وفي طليعة ذلك إستكمال تنفيذ مندرجات إتفاق الطائف".

ودعا الى "الإستعداد لكل الإحتمالات في المرحلة المقبلة"، مشددا على "أننا لن نتخلى عن شبر واحد من أرضنا المحتلة"، مؤكدا من جديد على "النقاط الخمس التي نتمسك بها ،وهي الانسحاب الكامل وعودة الأهالي وإطلاق مسيرة الإعمار والإفراج عن الأسرى وبعدها يمكن البحث في الإستراتيجية الدفاعية".

ولفت الى "ان الوضع في لبنان والمنطقة فهو ما زال يترنح بين احتمال استئناف الحرب واستمرار

الشيخ علي الخطيب

الواقع الراهن الذي ينزل ببلدنا خاصة المزيد من الدم والدمار نتيجة العدوان الصهيوني الذي يزداد غطرسة يوما بعد يوم ،منذرا بالويل والثبور وعظائم الأمور".

ورأى ان "هذه السلطة أحرقت كل مراكب العودة عن خيارها الوحيد وهو المفاوضات ،وهي مصرة على هذا الخيار الذي أثبت عقمه حتى الآن". وقال: "لذلك، قلنا لهذه السلطة أن تُراجع موقفها ،وأن توقف هذه المفاوضات التي لا طائل منها ، وأن تعود إلى التحاور مع المكونات اللبنانية، وفي طليعتها المقاومة ، للتشاور في خيارات أخرى تكون ناجعة، خاصة وأن حلفاءها في الداخل باتوا يعبّرون بصراحة عن يأسهم من هذه المفاوضات (...)".

شريفة: الجيش هو المبتدأ والخبر للوطن وهو الضمانة الاساسية للامن والاستقرار

صلاة الجمعة في مسجد الصفا

اعتبر إمام مسجد الصفا المفتي الشيخ حسن شريفة، خلال إلقائه خطبة الجمعة، أنّ "التحركات الجارية تحت عنوان حماية الجنوب، على أهميتها وصدق دوافع بعضها، تبدو في معظمها وكأنها تكرّر نفسها، ولكن بعناوين جديدة ومسميات مختلفة، من دون أن تُنتج حتى الآن مقاربةً عمليةً قادرةً على تغيير الواقع القائم".

وشدد على أنّ "لبنان يجب أن يبقى منفتحًا على أي دولة في العالم بإستثناء الكيان الغاصب، شرقًا أو غربًا، على قاعدة الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. فنحن لا نرفض الانفتاح ولا التعاون مع أحد، إنما نرفض أن يتحول الانفتاح إلى تبعية، أو التعاون إلى ارتهان، أو الصداقة إلى وصاية". وقال: "رغم كل الضغوط والتحديات، يبقى الجيش اللبناني المبتدأ والخبر لهذا الوطن، فهو المؤسسة الوطنية الجامعة، والضمانة الأساسية للأمن والاستقرار، والحصن الذي يحمي الوطن ويحفظ وحدته. وقد تختلف المواقف السياسية وتتبدّل الظروف، لكن الجيش يبقى ثابتًا في موقعه، يحمل مسؤولية الوطن بكل مناطقه وأبنائه، ويقدّم التضحيات بعيدًا من الضجيج والمزايدات. ومن هنا، فإنّ دعم الجيش وتقويته ليس موقفًا سياسيًا عابرًا، بل هو واجب وطني ومسؤولية تقع على عاتق الجميع".

بارودي: قانون العفو لم يأت على النحو المأمول ولا المنشود

رأى أمين فتوى طرابلس والشمال وشيخ القراء بلال بارودي في خطبة الجمعة من المسجد المنصوري الكبير، انه "بعد مدة طال انتظارها، لم يأتِ قانون العفو العام الذي أقر في مجلس النواب، على النحو المأمول ولا المنشود، ولكن على الممكن. يعني، نحن في سياسة الممكن في كل لبنان، هذا ما يمكن فعله".

وسجل الشيخ بارودي، ملاحظات على القانون: الأولى في الشكل، والثانية أو الأخرى: في المضمون. وقال: "ففي الشكل: نحن إلى الآن، نرفض أن يُقال "قانون عفو عام"، إذ العفو يكون عمن ارتكب جرمًا، فكيف نعفو عمن لم يحاكم أصلا؟! ومع ذلك، طوينا الصفحة وقلنا: يا أخي، كرمى للإخوة الذين قضوا سنوات ظلمًا في السجون، آن الأوان أن يستنشقوا نسيم الحرية، وأن يروا النور بعدما قضوا أغلب عمرهم في أقبية الظلم والظلمات في السجون.أما في المضمون مع الشكل، فإن المجريات التي حدثت

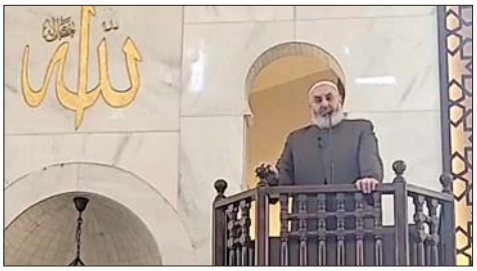

الشيخ بلال بارودي

إبان مناقشاته لإقراره، شيء يقشعر منه البدن، وتشمئز منه النفوس (...)".

وتحدث عن الفريقين اللذين وقفا في وجه اقرار القانون، وقال: هما يعيقان فعلا قيام الدولة، وهما اللذان فعلاً ينتسبان للدولة العميقة التي لا تريد لا للبنان أن ينهض، ولا للجيش أن يأخذ دوره، ولا للحكومة أن تكون لها نفوذها وكلمتها وسيطرتها وتشريعاتها وأحكامها".

وسأل: أم يعلم هؤلاء أن الدنيا تغيرت يا أيها الناس! الدنيا تغيرت: ضباط الجيش السوري يُحاكمون، مفتي البراميل يُحاكم، الحدود آمنة، النظام يبسط سيطرته على أغلب الدول السورية، الأمور تغيرت، روسيا بنفسها أبرمت اتفاقيات في قاعدة حميميم! إن الأمور تغيرت، وهؤلاء لا يستطيعون أن يتقبلوا أن الأمور تغيرت! (...)". وقال: "كفى أن نختبئ وراء أصابعنا، هؤلاء يريدون نفوذا طائفيا، ولذلك فعلوا اتفاق مار مخايل؛ لتقاسم النفوذ ما بين الأقليات في لبنان على حساب قيام الدولة".

وختم: "عودوا إلى رشدكم قبل فوات الأوان، فمجريات الأحداث لا تنتظر وهي قادمة بسرعة".

"الحركة اللبنانية الديمقراطية": صون كرامة الجيش مسؤولية وطنية

لفتت "الحركة اللبنانية الديمقراطية" في بيان، إلى "خطورة ما حصل خلال الجلسة الأخيرة لمجلس النواب، معتبرةً أن إقصاء وزير الدفاع عن حضور الجلسة والتعبير عن موقف المؤسسة العسكرية، إلى جانب تجاهل آلام عائلات شهداء الجيش، يشكل مسألة بالغة الحساسية تمسّ كرامة الجيش ودوره الوطني".

وأشارت إلى أن "رئيس مجلس النواب كان عليه استخدام صلاحياته في إدارة الجلسة ووضع حد لما وصفته بـ«الفلتان السياسي» الذي حصل داخل قاعة البرلمان"، معتبرةً أن "إدارة الجلسة لم تكن بالمستوى المطلوب لإنهائها بصورة تحفظ هيبة المؤسسة العسكرية وتصون عقيدتها ودورها".

وأضافت: "إن الأمور انتهت، وفق موقفها، إلى تفاهمات جرت في غرف مغلقة لتمرير قانون عفو تثير الحركة علامات استفهام حول تفاصيله وآليات تطبيقه، وأن أي قانون عفو يجب ألا يتحول إلى وسيلة للكيديّات السياسية أو إلى مادة للمحاصصة الطائفية".

وأكدت الحركة برئيسها وأعضائها، "تحفظها على أي بند في قانون العفو يسمح بخروج أشخاص مدانين أو متهمين بقتل أفراد من الجيش"، مشددةً على أن "دماء العسكريين ليست مادة للمساومات السياسية، وأن حقوق الشهداء وعائلاتهم يجب أن تكون فوق أي اعتبار".

وأعلن الحركة "التضامن مع وزير الدفاع اللواء ميشال منسى وقائد الجيش العماد رودولف هيكل، مؤكدين أن الجيش اللبناني يبقى مؤسسة وطنية جامعة، وأن الحفاظ على كرامته وهيبته ودوره في حماية لبنان مسؤولية تقع أولاً على عاتق السلطة السياسية".

وختمت بالتشديد على أن "لبنان لن ينهض إلا بصون كرامة الجيش ودعم المؤسسة العسكرية وتمكينها من القيام بواجبها الوطني، في ظل استمرار الاعتداءات والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية، وأن حماية لبنان تتطلب موقفًا سياسيًا واضحًا يساند الجيش ويصون حقه في الدفاع عن الوطن".

اللواء شقير استقبل السفير عزام

إستقبل المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير أمس في مكتبه سفير لبنان في روسيا بشير عزام، حيث تناول البحث الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة، إضافة إلى أوضاع الجالية اللبنانية في روسيا.

تمشيط وإلقاء قنابل وقصف مدفعي وغارات بالمسيّرات وتفجيرات وإشعال حرائق وجرف للمباني في مشاع المنصوري وبيت ياحون وحداثا وكونين

تواصل التصعيد الإسرائيلي امس، حيث أشعلت مقذوفات ومواد حارقة ألقتها محلّقات إسرائيلية حرائق واسعة في الأحراج والمرتفعات بالتزامن مع تحليق للطيران الحربي الإسرائيلي ومسيراته على علو منخفض

فقد نفّذت قوّات الجيش الإسرائيلي تفجيرين في مدينة بنت جبيل وبلدة كونين جنوب لبنان، في وقت تواصل فيه إسرائيل عملياتها العسكرية في المنطقة الجنوبية، وفي سياق متصل، ألقت مُسيّرة إسرائيلية مجدداً قنابل متفجرة على تلة «علي الطاهر» في جنوب لبنان، واستهدف الطيران الحربي الإسرائيلي مشاع المنصوري كما شوهدت تحركات لآلياته في بلدة حداثا، بالتزامن مع تمشيط بالأسلحة الرشاشة باتجاه البلدة، وسقوط قذيفة مدفعية، كما نفذ الجيش الاسرائيلي تفجيراً كبيراً في بلدة مركبا- قضاء مرجعيون، واشتعلت الحرائق في بلدة بني حيان- قضاء مرجعيون نتيجة القصف المدفعي الاسرائيلي المستمر على البلدة، الى ذلك، استهدفت المدفعية الاسرائيلية أطراف كفرشوبا،

كما أفيد بأن الجيش الاسرائيلي يجرف منازل في بني حيان.

وكان الجيش الإسرائيلي قد واصل أعمال التفجير والتدمير في عدد من القرى والبلدات الجنوبية، حيث نفّذ منتصف تفجيراً واسعاً في منطقة مشاع المنصوري، بالتزامن مع إلقاء غالونات متفجّرة،وترافق ذلك مع عمليات تمشيط بالأسلحة الرشاشة عند أطراف بلدتي مجدل زون والمنصوري والأودية المحيطة بهما، في ظل تحليق متواصل للطيران الحربي والمسيّر في أجواء المنطقة، كما شهدت بيت ياحون وحداثا وكونين، سلسلة تفجيرات واسعة دوّت أصداؤها حتى قرى الساحل، بالتزامن مع تحرّكات وتقدم دبابات إسرائيلية باتجاه بلدة حداثا في قضاء بنت جبيل، وألقت مسيّرة قنبلة ليلًا على منزل في كفرا.

واندلع حريق كبير في الأحراج الواقعة بين بلدتي مشغرة وعين التينة، في البقاع الغربي، من دون أن تُعرف الأسباب، وفي ظل الحديث عن قيام العدو الاسرائيلي بافتعال الحريق بوساطة طائرة مسيرة.

من جهة اخرى، نفذ فريق من الصليب الاحمر من مركز النبطية عملية انسانية تمكن خلالها من اجلاء المواطن جمال بيطار (٦٨ عاما) من منزله القريب من منطقة علي الطاهر في اطراف النبطية، بعدما حوصر فيه وحيدا وتعرض محيطه لغارتين جويتين معاديتين وقصف مدفعي، وعانى من نقص في المياه والمواد الغذائية، وتم نقله الى خارج النبطية حيث تسلمته عائلته.

وفد هولندي زار مستشفى نبيه بري في النبطية

استقبل مستشفى نبيه برّي الجامعي الحكومي اليوم وفدًا من السفارة الهولندية ووزارة الخارجية الهولندية، في زيارة تفقدية للاطلاع على أوضاع المستشفى بعد العدوان الاسرائيلي الاخير، وتفقّد حاجاته والوقوف على الأضرار والتحديات التي واجهها القطاع الصحي خلال المرحلة الماضية.

وفي إطار الزيارة، كان لقاء خاص مع عدد من الجهات الإسعافية التي واكبت الميدان خلال الحرب، وشاركت في إنقاذ المصابين ونقلهم وتأمين الرعاية الطارئة، بمشاركة،جمعية الرسالة للإسعاف الصحي، الصليب الأحمر اللبناني، جمعية بيت الطلبة، والدفاع المدني.

النائب العام التمييزي استجوب اللواء السوري السابق عادل عيسى

افادت «الوكالة الوطنية للاعلام» بأن اللواء السابق في الجيش السوري عادل عيسى مثل في حضور وكيله المحامي طوني شديد، أمام النائب العام التمييزي القاضي أحمد رامي الحاج، الذي استجوبه بناء على الملف الوارد من القضاء السوري الذي يطلب استرداده.

وفي نهاية الجلسة اصدر القاضي الحاج مذكرة توقيف وجاهية بحقه، بشبهة «القتل العمدي والقصدي والتعذيب» الذي أفضى إلى الوفاة واثارة الاقتتال الداخلي والطائفي. ويعكف القاضي الحاج على دراسة طلب استرداد اللواء الموقوف عادل عيسى، ومن المقرر ان يتخذ مطلع الأسبوع المقبل قراره بشأن تسليم الضابط المذكور من عدم تسليمه.

توضيح من المحامي ايلي صوما

رفض المحامي ايلي صوما بوكالته عن جايسون صوما، في بيان، «اتهام موكله بتعنيفه كلبا، من خلال فيديو انتشر خلال الأيام الماضية، على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر بعض وسائل الإعلام، ويتضمن اتهامات باطلة موجهة إلى موكليه، زعمت قيامه بفعل التعنيف».

وأوضح المحامي صوما أنّ «مجرد استخدام عبارة «تعنيف» مؤلم بحق شاب يحب الحيوانات ويملك متجرًا لبيع الحيوانات الأليفة ولوازمها، ما سبّب له ولعائلته أذىً معنويًا بالغًا. وبعد انتهاء التحقيقات الرسمية، تبيّن أنّ موكلي بريء، بدليل إقفال التحقيق القضائي بعد التثبّت من عدم صحة الاتهام»، وقال: «قام موكلي بعرض الكلب على طبيب بيطري مختص، وأثبت التقرير الرسمي أنّ الكلب سليم ومعافى ولا توجد أي آثار للتعنيف. وبناءً عليه، لم يرتكب موكلي أي فعل من شأنه إلحاق الضرر بالكلب الذي لم يتعرض لأي أذى(...)».

وتابع: «لقد أصبحت الكلمة اليوم سلاحًا على وسائل التواصل الاجتماعي قادرًا على تدمير سمعة إنسان بكبسة زر، وعليه يحتفظ موكلي بحقه القانوني الكامل في ملاحقة كل من روّج لهذه الافتراءات وتسبّب له ولعائلته بالضرر».

وختم: «نرجو من كل من نشر الفيديو أن ينشر هذا التوضيح أيضًا، فالحق يجب أن يصل إلى الناس كما وصل الباطل».

دعوة لتوخي الحذر بسبب الامطار

طلبت «غرفة التحكم المروري» التابعة لقوى الأمن الدّاخلي، من السّائقين «توخّي الحذر وتخفيف السّرعة، بسبب تساقط أمطار على طرقات ترشيش وظهر البيدر وكفرذبيان ومعظم الطرقات الجبليّة، تجنّبًا للانزلاقات والحوادث المروريّة».

إذا بتّشتي الدّني
مصاري..
أنا بينزلّي فاتورة...😁
Haze w ba3rfo😂🧕

قبل شوي كنت بعزا
وجابولنا
سندويشات شاورما
والله العظيم دعيت
للميت من قلبي

اول مرة بحياتي بشوف
صيف و شتي و خريف و ربيع
و صيام و فصح
و دوام و عطلة
و تمر و بوظة و قطايف و بطيخ
و مكيف و دفاية
و بحر و جبل
و شورت و جاكيت
مع بعض

لما الرجال 👨 يعصب و يطلع خلقو 😡
الأمريكيه : روق حبيبي رح اعملك شي تشربو و تروق 🍸
الفرنسيه : لازم تكون اعصابك هاديه ، خلينا نشرب قهوه سوا لتهدا ☕
منجي لحبيبتنا العربيه 😬
شو اجتك الحاله ؟ و لا أهلك عبوا براسك عليي اه 😏 !؟
😂😂😂😂😂

واحد طلع عالباص وسأل الشوفير
بتاخد اجرة عن الوردات اللي معي؟
قلو الشوفير طبعا لا
قال الزلمة يللا يا سوسن يللاّ يا وردة
يللا يا نرجس يللا يا ياسمين
اطلعوا بابا واقعدوا عالكراسي
عمو مسامحكم بالأجرة

زوجان نائمان على السرير والضوء خافتا جدا فجأه شعرت الزوجه بزوجها يلامسها بطرق لم تعهدها من بداية الزواج
كان الزوج يدغدغ ويمر بأصابعه من هنا وهنا كما كان يشعرها بلمسات صغيره على ظهرها ثم مداعبا لكتفيها
وشرع بعد ذلك بوضع يده على ذراعها الايسر واستمر في ذلك الى جانبها الاخر .... ثم توقف فجأه
الا انها شعرت بلطف مداعبته وسألت بصوت يخفق بالحب كان هذا رائع لماذا توقفت .. فقال ....
لقيت تلفوني .... خلص نامي 😂😂😂

سألت زوجها ما الفرق
بين أمي وأمك ؟
فإبتسم ضاحكا و قال
لها : أمي أنجبتني
للدنيا أما أمك أنجبت
لي الدنيا كلها
و اخذ ذهبها و باعه

😂😂😂
قال لها : سنمشي
دروب الحب قدما
بقدم .نظرت إليه
باستحقار وقالت: يعني
فش معك # سيارة!!

كل مل لبناني اكل سوشي
بيطرق حالو صورة مع السوشي
وبينزلها
عا بالي شي ياباني يتصور
مع صحن مجدرة وبصلة
وينزلها 🤦‍♂️😂😂

معلمة عمتعمل املاء للتلاميذ
طلبت منهم يرسموا حمامة
بعد شوي طوني رفع ايدو (demoiselle)
شو باك يا طوني 😐
قالها زوزو فاتح السحّاب وعم ينقل 😂😂

سؤال طاعجلي راسي
ليش في مياه عزبا وما في
مياه مجوزي 😩

واحد يقول لمرته :
والله لو أموت ما
تلقين مثلي
قالت : الله يبشرك
بالخير ياليت
نوعيتك تنقطع

ما شفت حدا متمسك في
أكتر من الجوع. أنا وعم
بتروق بفكر بالغدا أنا وعم
بتغدا بفكر بالعشا
غريب ما هيك ؟

طنّش الحمير
بتعيش امير

اقتحام منزل كيم كارداشيان

تعرض مقر إقامة نجمة تلفزيون الواقع الأميركية كيم كارداشيان للاقتحام من قبل مجهولين، تمكنوا من تسلق السور الخارجي وسرقة إحدى سياراتها الفاخرة المركونة في باحة المنزل، قبل أن يلوذوا بالفرار إلى جهة مجهولة.

وأفادت وسائل إعلام محلية بأن أجهزة الأمن والشرطة فتحت تحقيقاً عاجلاً في الحادثة، حيث أظهرت كاميرات المراقبة تفاصيل تسلل الجناة والمشاهد الأولى لعملية السرقة، في حين تواصل السلطات تكثيف تحرياتها لتحديد هوية الفاعلين وإلقاء القبض عليهم. ولم تسفر الحادثة عن أي إصابات بشرية، إذ اقتصرت الأضرار على الخسائر المادية المتمثلة في سرقة المركبة، وسط استنكار واسع وثورات جدل حول الثغرات الأمنية في مجمعات منازل المشاهير والنجوم.

باربي تخليداً لذكرى ويتني هيوستن

أعلنت شركة «ماتيل» عن إطلاق نسخة خاصة من الدمية الشهيرة «باربي» تجسد أسطورة البوب الراحلة ويتني هيوستن، وذلك تكريماً لمسيرتها الفنية الحافلة وتأثيرها الخالد في عالم الموسيقى والثقافة البوب العالمية. وتأتي هذه الخطوة ضمن سلسلة احتفاء الشركة بالرموز والنساء الملهمات عبر التاريخ، حيث جرى تصميم الدمية بدقة لتستحضر إحدى أشهر إطلالات النجمة الراحلة في أوج نجاحها الفني، مبرزة تفاصيل الأزياء والتصفيفة التي طالما ارتبطت بظهورها الاستثنائي على المسرح. ولاقى إطلاق الدمية احتفاء واسعاً من قبل عشاق هيوستن ومقتني الدميات على حد سواء، إذ اعتبروا المشروع خطوة مميزة لتوثيق محطات أيقونة الغناء الأميركي، وإتاحة الفرصة للأجيال الجديدة للتعرف على إرثها الصوتي والموسيقي الذي لا يزال حاضراً في الذائقة الفنية العالمية.

طليقة قصي خولي تتزوج

أعلنت مديحة الحمداني طليقة الممثل السوري قصي خولي ووالدة إبنه، عن زواجها رسمياً، من دون الكشف عن هويّة زوجها.

واكتفت الحمداني بالإشارة إلى أنّها أصبحت «السيّدة محمود»، في إشارة إلى عائلة زوجها.

وقالت تعليقاً على الصورة التي أعلنت من خلالها عن زواجها: «الحمد لله الذي أهداني رجلاً أراه وطناً، ويراني عالماً».

بريتني سبيرز تحذر من البوتكس

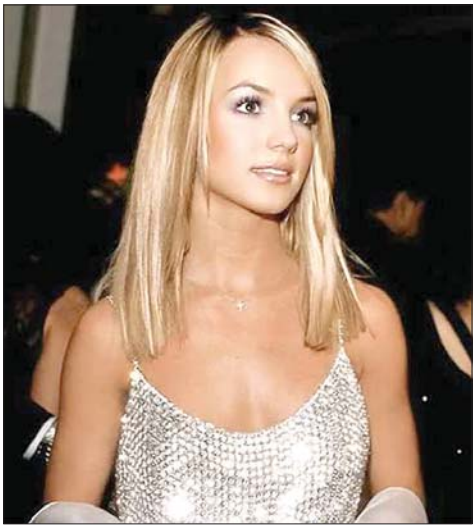

حذرت نجمة البوب الأميركية بريتني سبيرز معجبيها من مخاطر حقن البوتوكس، بعدما كشفت عن تعرضها لتدلٍّ في جفن عينها اليسرى عقب خضوعها لإجراء تجميلي وصفته بأنه كان تجربة «محرجة للغاية».

وقالت بريتني، البالغة من العمر ٤٤ عامًا، في مقطع فيديو نشرته عبر حسابها على «إنستغرام»، إنها عانت من تدلي الجفن لمدة نحو أربعة أسابيع، موضحة أن المشكلة بدأت بعد حقن كمية كبيرة من البوتوكس في المنطقة المحيطة بعينها اليسرى.

وأشارت المغنية إلى أن جفنها بدأ أخيرًا في العودة إلى وضعه الطبيعي، لكنها استغلت تجربتها لتحذير النساء من توخي الحذر عند الخضوع لحقن البوتوكس والإجراءات التجميلية.

تعميم جديد لوزير الزراعة حول الأشجار الحرجيّة اليابسة للحدّ من انتشار الآفات

أصد ر وزير الزراعة نزار هاني تعميما يتعلق ب»تنظيم القطع الصحي الطارئ للأشجار الحرجية الي ابسة كليا، ومعالجة الأحطاب الناتجة عنها، في إطار تعزيز حماية الثروة الحرجية والحد من انتشار الآفات والأمراض التي تهدد الغابات والأحراج»، واضعا آلية استثنائية وموقتة «للتدخل ال سريع في البؤر التي تشكل خطرا على صحة الغابة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الأشجار ال حية والتجدد الطبيعي ومنع أي استغلال غير مشروع للثروة الحرجية». ويأتي التعميم، «انطلاقا من الحاجة إلى التعامل السريع مع الأشجار التي تيبست بالكامل نتيجة الإصابة بالآفات أو الأمراض الحرجية، والتي يمكن أن تتحول إلى بؤر تساعد على انتقال الإصابة إلى الأشجار السليمة، لا سيما في المواقع التي تشهد انتشارا للحشرات والأمراض». وأكدت وزارة الزراعة أن «الإجراء الجديد لا يشكل ترخيصا عاما للقطع، بل يقتصر بصورة استثنائية على الأشجار التي يثبت بنتيجة الكشف الفني أنها يابسة كليا وأن بقاءها يشكل خطرا على صحة الغابة أو يسهم في نشر الإصابة. وبموجب التعميم، تتولى دوائر التنمية الريفية، من خلال مراكز الأحراج المختصة وبالتنسيق مع البلديات، تحديد المناطق التي تنتشر فيها الآفات والأمراض الحرجية وحصر الأشجار اليابسة كليا فيها. وتنظم مراكز الأحراج محضرا فنيا يتضمن موقع الأشجار وعددها ونوعها وحالتها وملكية العقار، على أن يرفق بخريطة وصور ميدانية وفق نموذج موحد أعدته وزارة الزراعة لهذه الغاية. ويتم الكشف في الأملاك الخاصة بحضور صاحب العقار أو ممثله، وفي الأملاك البلدية بحضور ممثل البلدية، فيما يتم الكشف في أملاك الدولة من قبل رئيس دائرة التنمية الريفية المختصة بمشاركة مركز الأحراج. ويعد المحضر الموافق عليه من المرجع المختص إذنا استثنائيا لتنفيذ أعمال القطع الصحي، ضمن الحدود والأشجار المحددة فيه حصرا». وشددت الوزارة على أن التعميم «لا يشمل الأشجار الحية أو الأشجار اليابسة جزئيا، كما لا يجيز بأي شكل تغيير وجهة استعمال الأراضي أو تحويل أعمال القطع الصحي إلى استثمار حرجي أو عمراني. وتنفذ أعمال القطع تحت الإشراف المباشر لمركز الأحراج المختص، وتقتصر حصرا على الأشجار المحددة في المحضر المعتمد. وفي حال قطع أي شجرة غير مشمولة بالمحضر أو غير يابسة كليا، يتم وقف الأعمال فورا واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين. وأولى التعميم أهمية خاصة لمعالجة الأحطاب الناتجة عن القطع، باعتبارها أحد المسارات المحتملة لانتقال الحشرات والآفات إلى الأشجار السليمة. وتهدف هذه الإجراءات إلى قطع دورة انتقال الآفات والأمراض ومنع انتشارها من الأشجار المصابة واليابسة إلى الأشجار السليمة. كما أخضعت الوزارة نقل الأحطاب الناتجة عن القطع الصحي إلى رقابة مباشرة، بحيث لا يسمح بنقلها إلا بموجب إجازة نقل صادرة عن مركز الأحراج المختص، وبعد التثبت من تنفيذ المعالجة المطلوبة. وتبقى ملكية الأحطاب ووجهة التصرف بها خاضعتين لطبيعة ملكية الموقع وللقوانين والأنظمة النافذة، مع التأكيد على منع نقل الأحطاب أو بيعها أو تخزينها قبل استكمال معالجتها وفق الأصول. وبذلك، تربط الوزارة بين السماح الاستثنائي بالقطع الصحي وبين سلسلة متكاملة من الإجراءات الرقابية، تبدأ بالكشف الفني وتحديد الأشجار وتنتهي بمعالجة الحطب وتوثيق وجهته. وتفرض الآلية الجديدة إعداد تقرير ختامي بعد انتهاء الأعمال، يتضمن عدد الأشجار التي تم قطعها فعليا، وكمية الأحطاب الناتجة، وطريقة معالجتها، وما إذا تم إخراجها من الموقع، ووجهتها، ورقم إجازة النقل عند الاقتضاء. ويحفظ التقرير في سجلات المصلحة الإقليمية المختصة، مرفقا بالصور والمستندات ذات الصلة، بما يتيح تتبع العملية كاملة من الكشف والترخيص حتى المعالجة والنقل والتصرف بالحطب». وأكد الوزير هاني أن «التعميم يأتي ضمن مقاربة الوزارة القائمة على الإدارة العلمية والاستباقية للثروة الحرجية»، مشددا على أن «مواجهة الآفات والأمراض الحرجية تتطلب تدخلا سريعا ومدروسا قبل تحول الأشجار المصابة إلى بؤر تهدد الغابة بأكملها». واوضح ان «القطع الصحي ليس قطعا تجاريا ولا استثمارا حرجيا، بل إجراء بيئي ووقائي استثنائي هدفه حماية الغابة من مصدر الخطر، مع إبقاء الأشجار السليمة والتجدد الطبيعي خارج أي تدخل غير ضروري». وقال: «اعتمدنا آلية واضحة تجمع بين السرعة في التدخل والدقة في الكشف والرقابة الصارمة على التنفيذ ومعالجة الأحطاب، لأن حماية الغابات لا تكون فقط بمنع القطع، بل أيضا بالتدخل العلمي عندما تصبح شجرة يابسة بؤرة لانتشار الآفة وتهديدا لصحة النظام الحرجي». وشدد على أن «وزارة الزراعة ستتابع تنفيذ التعميم من خلال مصالحها الإقليمية ومراكز الأحراج، مع تعزيز التنسيق مع البلديات وأصحاب العقارات والجهات المعنية، بما يضمن حماية الغابات والأحراج ومنع أي استغلال للتدابير الاستثنائية خارج أهدافها الوقائية». ويعمل بهذا التعميم اعتبارا من تاريخ صدوره ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٢٧، على أن تلتزم جميع الوحدات الإدارية والفنية المعنية بمضمونه وآليات الكشف والتنفيذ والتوثيق.

وزير الزراعة نزار هاني

حكيم: إقرار قانون إعادة هيكلة المصارف خطوة ضرورية لكنها غير كافية بعد المماطلة

اعتبر عضو المكتب السياسي الكتائبي آلان حكيم أن إقرار قانون إعادة هيكلة المصارف أتى متأخرًا وهو خطوة ضرورية ولكن غير كافية بعد سنوات من المماطلة والنقاشات والاخذ والرد بين المجلس النيابي وصندوق النقد الدولي. حكيم وفي حديث عبر إذاعة الشرق، قال: «المؤسف أنه لم يؤخذ بموضوع قانون الانتظام المالي، فنحن بحاجة الى إعادة هيكلة المصارف لا تدميرها، والمطلوب إنقاذ ما يمكن إنقاذه وإعادة رسملة المصارف القابلة للحياة وإعادة القطاع الى دوره الطبيعي كأداة لخدمة المودعين والاقتصاد». وردًا على سؤال حول سبب التأخير في إقرار القانون، قال: «المشكلة في قانون الانتظام المالي الذي هو جوهر الحل هو توزيع الخسائر وترتيبها ضمن إطار عام بين الدولة اللبنانية والمصارف أي ترتيب المسؤوليات وهنا إعادة الودائع الى أصحابها». وعن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، أوضح حكيم أن إعادة الهيكلة يجب ان تتم من خلال التمييز بين المصارف القابلة للحياة والاخرى غير القابلة للحياة، مضيفًا: «من هنا يأتي الدعم للمصارف القابلة للحياة ووضع إطار عام للودائع بأسرع وقت ممكن وعلى مرحلة لا بأس بها، ولكن الثقة لا تأتي بالقوانين ولا بالشعارات بل تُبنى بالأفعال وهذا هو المطلوب من الدولة اللبنانية في الناحية القانونية والتشريعية». وتابع: «لا يجوز تحميل المصارف السليمة كلفة المصارف المتعثرة، والاهم بموضوع صندوق النقد الذي يطالب بإصلاحات مالية ومصرفية وهذا جزء من دوره من أي برنامج تمويلي ولكن المشكلة ليست بمطالبة الصندوق بالاصلاحات إنما تبدأ عندما المتحاور مع الصندوق لا يعرف بالتفاصيل ماذا يريد، فالدولة اللبنانية لا تعرف ماذا تريد من الناحية العملية والتخطيط المالي، لذلك يجب ان يعود لبنان الى موقعه التفاوضي لا أن يكون في موقع تلقي التعليمات وهذا موضوع سيادي بحت وتشريعي، ويجب الوصول الى اتفاق عام بهذا الموضوع والاتفاق مع صندوق النقد يجب ان يكون اتفاقًا بين شريكين وليس عملية تسليم للقرار اللبناني فقط لا غير». وعن

آلان حكيم

قانون الفجوة المالية، قال:»اليوم لدينا مشكلة مهمة جدًا هي السماح للمساهمين الحاليين بالمشاركة بإعادة الرسملة وهذا موضوع حيوي لاعادة الحيوية للمصارف لتمكينها من إعادة الودائع لعملائها، وهذه المسألة لا تتعلق بمصالح المساهمين إنما بمصلحة القطاع المصرفي ككل، فإذا مصرف معيّن قابل للحياة أي لرد الودائع لأصحابها وإذا كان مساهمو المصرف مستعدين لضخ الاموال الجديدة والتي تتراوح بين ٢,٥ و٢,٦ مليار دولار لماذا منعهم؟ إقصاؤهم بصورة تلقائية قد يؤدي لتغيير هوية وملكية المصارف في لبنان قبل تحديد المسؤوليات والخسائر». وعن السماح بتدخل الدولة والمصرف المركزي لإصلاح أي تعثّر، اعتبر أن تحميل المصارف السليمة كلفة المصارف المتعثرة ظلم كبير، مشيرًا الى أنه لا يمكن الطلب من القطاع المصرفي إعادة رسملة نفسه بينما الدولة لا تعالج بصورة جدية التزاماتها تجاه مصرف لبنان، مضيفًا: «إذا تمت معالجة الموضوع وتحملت الدولة المسؤولية لماذا لا تدخل في دعم المصارف كما يحصل في بلدان أخرى وضمن مبادئ جوهرية هي: المسؤولية أي أن كل طرف يجب أن يتحمل حصته من الخسائر، العدالة أي أن لا يكون المودع هو الضحية، والسيادة بأن يتعامل لبنان مع صندوق النقد والمؤسسات الدولية دون التخلي عن حقه التشريعي واتخاذ قراراته خصوصًا في المرحلة الجديدة التي نتمنى ان تكون مرحلة إنماء».

رابطة موظفي الإدارة العامة تطالب بتصحيح الرواتب وتهدد بالإضراب

إستنكرت «رابطة موظفي الإدارة العامة»، الزيادة الجمركية الأخيرة، التي «تُفرض بحجة بيئية غير موفقة، ولا تعدو كونها وسيلة إضافية للإمعان في إفقار المواطنين والموظفين في ظل الظروف المعيشية الخانقة». وبناءً على نتائج الاستبيان الذي أجرته الرابطة، فقد أكدت تمسكها بمطالبها الثلاثة الأساسية التي باتت تشكل حاجة ملحة لاستمرار العمل، وهي إقرار قانون تصحيح للرواتب عادل ومنصف يعيد القيمة الشرائية للرواتب كما كانت قبل الأزمة. كما شددت على تعديل بدل النقل وسعر صفيحة البنزين في المرسوم ١٣٠٢٠ كما هو مذكور في البيانات السابقة، وإقرار المداورة في الحضور إلى مراكز العمل بنسبة ٥٠٪ وذلك إلى حين اقرار قانون تصحيح الرواتب. إلى ذلك، أعلنت الرابطة أنها في صدد التحضير لإجراء انتخابات للمندوبين خلال شهر تشرين الأول المقبل، تأكيداً على دور القاعدة النقابية في اتخاذ القرار. كما وطالبت الحكومة بـ«التراجع الفوري» عن الزيادات الجمركية، وضرورة تنفيذ المطالب الفورية، فإنها وبناءً على تفويض الموظفين في الاستبيان، وأعلنت «الإضراب والإقفال التام التحذيري الخميس والجمعة ٢٠ و٢١ آب ٢٠٢٦، و»قد تصل الأمور إلى الإضراب المفتوح وإقفال الإدارات العامة في حال عدم التجاوب السريع».

"التحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة" وجمعية «مدراء مؤهلون» يعارضان التمديد لـ«سوليدير» من دون سبب مقنع

التحالف المعارض

عقد التحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة وجمعية "مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد" في لبنان، مؤتمراً صحافيا في مقر بيت العامل في جل الديب، تحت عنوان "بطلان التمديد لسوليدير وسقوط مبرر الضرورة" وذلك لعرض الموقف الشامل والتحليل القانوني والدستوري والمالي لملف شركة "سوليدير".

لكن نتائج المؤتمر لم تبرز أسباب مقنعة لهذه المعارضة ولمحاربة التمديد وإعطاء حلول جذرية.

فقد تحدث في المؤتمر المنسق العام الوطني للتحالف مارون الخولي، وقال: "نلتقي اليوم ليس فقط لمناقشة مصير شركة "سوليدير"، بل لمناقشة سؤال أكبر وأخطر: هل ما زالت الدولة اللبنانية قادرة على إدارة المال العام والملكيات الخاصة والمصالح الاقتصادية وفق قواعد الحوكمة الرشيدة، أم أن الاستثناءات الموقتة أصبحت في لبنان قاعدة دائمة؟".

ولفت الى اننا في التحالف "نتعامل مع ملف «سوليدير» من هذه الزاوية تحديدا، وقال :"فالحوكمة الرشيدة لا تعني فقط إدارة شركة بكفاءة، بل تعني قبل كل شيء وضوح الصلاحيات، وشفافية القرارات، والمساءلة، وحماية الحقوق، ومنع تضارب المصالح، وربط أي امتياز خاص بالمصلحة العامة والمدة والغاية التي أُنشئ من أجلها".

أضاف: "من هنا، فإن قرار مجلس الوزراء رقم ١١ تاريخ ٧ آب ٢٠٢٦ يفتح الباب أمام مجموعة من الأسئلة الدستورية والقانونية والاقتصادية التي لا يجوز تجاوزها أو اختصارها بقرار إداري.

أولاً: أين هي الحوكمة في تمديد الاستثناء؟ "سوليدير" لم تُنشأ لتكون حالة دائمة في الاقتصاد اللبناني، بل جاءت في سياق استثنائي لإعادة إعمار وسط بيروت. وبالتالي، فإن السؤال الأساسي ليس: هل يمكن تمديد الشركة؟ بل السؤال هو: هل ما زالت الأسباب التي بررت إنشاء هذا النظام الاستثنائي قائمة أصلاً؟.

ذا كانت البنى التحتية قد أُنجز الجزء الأكبر منها، وإذا انتقل المشروع من مرحلة إعادة الإعمار إلى مرحلة إدارة وتطوير واستثمار عقاري، فإن استمرار الاستثناء يحتاج إلى تبرير قانوني وموضوعي جديد، وليس إلى تمديد تلقائي للأمر الواقع.

الحوكمة الرشيدة ترفض أن يتحول الاستثناء إلى قاعدة، والمؤقت إلى دائم، والوكيل إلى صاحب نفوذ دائم على مساحة أساسية من العاصمة.

ثانياً: لا حوكمة رشيدة من دون حماية للملكية الخاصة:"إننا نضع في صلب هذا الملف المادة ١٥ من الدستور اللبناني، التي تحمي الملكية الخاصة ولا تجيز نزعها إلا وفق الشروط والضمانات التي يحددها القانون.

وهنا تبرز إشكالية جوهرية تتعلق بانتقال ملكيات المواطنين إلى نظام أسهم، وبمدى احترام ذلك للضمانات الدستورية ولشروط التعويض العادل والمسبق وللحقوق المكتسبة.

ثالثاً: أين الشفافية في القرار؟ إن الحوكمة الرشيدة تفرض على الدولة أن تقدم للرأي العام الأرقام والوثائق والمعطيات التي تسمح بتقييم استمرار هذا النظام.

نريد أن نعرف بوضوح: ما هي الأصول المتبقية؟ ما هي قيمتها الحالية؟ ما هي الأراضي غير المطورة؟ ما هي العقارات المرهونة؟ ما هي الالتزامات المالية؟ من هم كبار المساهمين؟ * كيف تركزت الملكية؟ ومن يستفيد فعلياً من استمرار الوضع القائم؟".

وأشار الى ان "هذه ليست أسئلة سياسية.هذه أسئلة حوكمة ومساءلة. ولا يمكن أن نطالب المواطن بالثقة، بينما تُدار ملفات بهذا الحجم بعيداً عن الشفافية الكاملة".

رابعاً: تضارب المصالح والمضاربة العقارية: من أخطر ما يجب التدقيق فيه هو احتمال تداخل المصالح المالية والمصرفية والعقارية مع القرار الاقتصادي والإداري للشركة. نحن لا نوجه اتهامات جزافية إلى أي شخص أو جهة، ولكننا نطالب الدولة بإجراء تدقيق مستقل وشفاف في هيكلية المساهمين، وتطور ملكية الأسهم، والمصالح المرتبطة بالعقارات، وأي حالات محتملة لتضارب المصالح.

خامساً: وسط بيروت ليس مجرد محفظة عقارية :هناك جانب آخر لا يقل أهمية عن القانون والمال.

وسط بيروت هو قلب العاصمة وذاكرة المدينة ومجالها الاقتصادي والاجتماعي. ولا يجوز اختزال نجاح إعادة الإعمار بعدد الأبنية الفاخرة أو بقيمة المتر المربع.

السؤال الحقيقي هو: هل أُعيد وسط بيروت إلى اللبنانيين؟ هل أصبح مساحة اقتصادية نابضة؟هل عاد إليه السكان؟ هل استفادت منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ هل أصبح مركزاً تجارياً وسياحياً وثقافياً متاحاً للمدينة، أم تحول إلى منطقة عقارية مرتفعة الأسعار محدودة الاستخدام الاجتماعي؟

إن الحوكمة الرشيدة تعني أن يكون العائد الاقتصادي والاجتماعي من التنمية متاحاً للمجتمع، وليس محصوراً في أصحاب رأس المال".

سادساً: لا يجوز أن يكون التجديد بديلاً عن الحل: نحن لا نطرح الاعتراض لمجرد الاعتراض. لدينا بدائل عملية. نقترح فتح مسار واضح نحو إنهاء الحالة الاستثنائية بصورة تدريجية ومدروسة.

رسامني بحث مع وفد الأميركية من أجل لبنان في أولويات النقل والبنى التحتية

رسامني مع وفد «الأميركية»

عقد وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني في مكتبه اليوم اجتماعاً موسعاً مع وفد «قوة العمل الأميركية من أجل لبنان» (جرى خلاله بحث عدد من الملفات المتعلقة بقطاع النقل والبنى التحتية في لبنان، وأولويات الوزارة وأهدافها في المرحلة المقبلة. وعرض رسامني خلال اللقاء الأولويات والأهداف الرئيسية للوزارة، مشدداً على تركيزها على تعزيز البنى التحتية للنقل في لبنان وتطويرها، وتحسين أمن المرافئ والمطارات والمعابر الحدودية، بما يعزز جهوزية هذه المرافق الحيوية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني.

كما تناول البحث أهمية تعزيز الربط الإقليمي وتطوير منظومة النقل في لبنان، بما يعزز موقعه على خريطة النقل والتجارة في المنطقة.

وتناول البحث أيضاً في سبل دعم وتطوير المرافئ والمطارات والمعابر الحدودية، وتعزيز معايير الأمن والسلامة فيها، إلى جانب أهمية تكامل هذه المرافق مع شبكات النقل البرية والإقليمية بما يخدم حركة التجارة والنقل.

إشارة إلى أن "قوة العمل الأميركية من أجل لبنان" تضم أميركيين من أصول لبنانية، وتركز على تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ولبنان والقضايا ذات الاهتمام المشترك والأهمية الاستراتيجية.

ندوة دولية برعاية حاكم مصرف لبنان طرحت "مجلس النقد" مساراً لاستعادة الاستقرار

استضاف رئيس مجلس إدارة شركة Invus راي دبانه ندوة online برعاية حاكم مصرف لبنان كريم سعيد، تحدث فيها خبراء دوليون في السياسات النقدية واعتماد نظام "مجلس النقد".

وشارك في الندوة المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي والحاكم السابق للمصرف المركزي في فرنسا جاك دو لاروزيير، والأستاذ في جامعة جونز هوبكنز ستيف هانكي، ومصمم نظام مجلس النقد في هونغ كونغ جون غرينوود، حيث ناقشوا على مدى ثلاث جلسات إمكان اعتماد نظام نقدي قائم على قواعد واضحة لمساعدة لبنان على تجاوز سنوات عدم الاستقرار المالي والنقدي.

وأشار المشاركون إلى أن "الأزمة اللبنانية تتجاوز تقلبات سعر الصرف، وتعكس أزمة أوسع في الثقة بالمؤسسات النقدية وآليات صنع السياسات". واعتبروا أن "تمويل العجز المالي المستمر عبر مصرف لبنان، والسياسة النقدية القائمة على القرارات التقديرية، والتدخلات المتكررة في سوق الصرف، أسهمت في تقويض الثقة بالليرة اللبنانية".

وأوضحوا أن "نظام مجلس النقد يربط إصدار العملة بحجم احتياطات العملات الأجنبية، ما يحد من قدرة السلطة النقدية على تمويل الإنفاق الحكومي أو اتخاذ قرارات تقديرية بشأن إصدار العملة".

ووصف الخبراء النظام المقترح بأنه "إصلاح هيكلي وليس إجراءً موقتاً لتحقيق الاستقرار"، مشيرين إلى أن "ارتفاع مستوى الدولرة في لبنان يجعل تطبيقه ممكناً من الناحية التقنية".

وقدّروا حجم الليرة اللبنانية المتداولة "بنحو ٧٠٠ مليون دولار، فيما قد تصل الاحتياجات إلى نحو ٨٠٠ مليون دولار مع احتساب هامش احتياطي احترازي"، وهو مبلغ رأوا أنه "يمكن تأمينه من دون المساس باحتياطات الذهب لدى لبنان".

وكان ترتيب الخطوات الإصلاحية من أبرز محاور النقاش، إذ رأى المشاركون أن "استعادة المصداقية النقدية يجب أن تسبق إصلاح القطاع المالي، الذي لا يزال يعاني من أضرار جسيمة".

واعتبروا أن "وجود إطار نقدي مستقر يمكن أن يوفر ظروفاً أفضل لإعادة هيكلة المصارف، واستعادة تدفقات رؤوس الأموال، وتحفيز الاستثمار الخاص. إلا أنهم أقروا بأن مجلس النقد وحده لن يكون كافياً لمعالجة الخسائر المتراكمة في القطاع المصرفي أو تعويض أصحاب الودائع المحتجزة بالدولار".

واستند هانكي إلى تجارب إستونيا وليتوانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك، معتبراً أن "أنظمة مجالس النقد أثبتت تاريخياً قدرتها على استعادة الثقة وخفض التضخم وأسعار الفائدة، وتشجيع عودة الودائع والاستثمارات الأجنبية".

من جهته، أشار غرينوود إلى "تجربة هونغ كونغ التي شهدت أربعة عقود من الاستقرار النقدي في ظل نظام مجلس النقد"، لافتاً إلى أن "الأنظمة النقدية القائمة على قواعد واضحة تحد من القرارات التقديرية وتساعد على الصمود خلال فترات الضغوط المالية".

أما دو لاروزيير، فرأى أن "لبنان يشترك في عدد من الخصائص مع اقتصادات نجحت في اعتماد أنظمة مجالس النقد، ومنها الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على الواردات والتحويلات المالية وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية".

واعتبر أن "نظام مجلس النقد يمكن أن يتكامل مع برنامج إصلاحي مدعوم من صندوق النقد الدولي، ولا يشكل بديلاً عنه، بحيث يؤمّن مجلس النقد الانضباط النقدي، فيما يتولى صندوق النقد دعم الإصلاحات المالية والهيكلية وإصلاح القطاع المصرفي".

وخلصت الندوة إلى أن "التحدي الأساسي أمام اعتماد نظام مجلس النقد في لبنان ليس تقنياً، إذ يمكن توفير الإطار القانوني والهيكل المؤسسي والاحتياطات المطلوبة ضمن برنامج إصلاحي، وإنما يكمن في تحقيق التوافق السياسي حول تنفيذه".

ديبلوماسي أميركي: إيران تستعد لحرب طويلة و«هرمز» ورقتها الذهبية لردع واشنطن

مضيق هرمز ورقة ايران الذهبية

قال الديبلوماسي الأميركي السابق آلان آير إن إيران تستعد لمواجهة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مشيرا إلى أن القيادة الإيرانية الجديدة تتجه إلى ترسيخ حالة التأهب للحرب، في ظل غياب مؤشرات جدية على إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام أو تسوية نووية بين طهران وواشنطن.

وفي مقابلة خاصة، أوضح آير أن إيران لا تريد منح الولايات المتحدة فرصة لالتقاط أنفاسها من خلال إعادة فتح مضيق هرمز أو القبول بوقف إطلاق نار شامل، خشية أن تستغل واشنطن فترة الهدوء لإعادة ترتيب أوراقها ثم استئناف الضغط والملاحقة ضد طهران.

وأضاف أن الإدارة الأميركية الحالية لا تملك، حسب تقديره، القدرة أو الرغبة في الدخول في مفاوضات نووية جادة ومستمرة مع إيران، موضحا أن هدفها الأساسي يتمثل في الخروج من الوضع الحالي وإعلان تحقيق النصر ثم المضي قدما، وهو ما يجعل التوصل إلى اتفاق طويل الأمد أمرا صعبا.

وأشار الديبلوماسي الأميركي السابق إلى أن الأمين العام الجديد للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، محسن رضائي، طرح قائمة مطالب أقل شمولا من تلك التي قدمها سلفه محمد باقر ذو القدر قبل أيام، لكنها لا تزال مطالب ذات سقف مرتفع.

وفي المقابل، طرح الرئيس الأميركي دونالد ترمب مطالب أميركية قصوى أيضا، مما يعني أن الطرفين، وفق آير، لا يزالان يعتمدان على الرسائل الديبلوماسية العلنية والتصريحات المتشددة، من دون وجود مفاوضات حقيقية ذات مضمون حتى الآن.

ورأى آير أن إيران تستعد للبقاء في حالة تأهب للحرب، معتبرا أن التعيينات العسكرية الإيرانية الأخيرة، إلى جانب تعيين محسن رضائي، لا تمثل تحولا مفاجئا في الإستراتيجية الإيرانية، وإنما تعزز توجها كان قائما بالفعل عقب الهجوم الأميركي والإسرائيلي على إيران في ٢٨ شباط الماضي.

وأوضح أن هذه التعيينات تعكس خطوات أولى للقائد الأعلى الجديد بهدف وضع الأشخاص الذين يثق بهم في مواقع المسؤولية وإعادة تكييف المؤسسات والمناصب بما يتوافق مع رؤيته، لكنها لا تعني تغييرا جذريا في المسار الإستراتيجي الإيراني.

عراقجي يرفض استهداف ترامب ويعتبر بقاءه رئيسًا خدمة لمصالح طهران

في أول رد إيراني على الرواية الأميركية بشأن محاولة استهداف الرئيس دونالد ترامب، خرج وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بتصريح لافت، رافضًا فكرة استهداف ترامب، ومشيرًا إلى أن بقاءه في البيت الأبيض قد يخدم مصالح إيران.

وبحسب الطرح المتداول، لم يقدم عراقجي نفيًا مباشرًا للرواية التي تتهم إيران بالتخطيط للعملية، لكنه قال إن طهران لا تريد استهداف ترامب، معتبراً أن استمرار ولايته الثانية قد يكون في حد ذاته مكسبًا لإيران.

ويستند هذا الطرح إلى قراءة سياسية مفادها أن سياسات ترامب قد تدفع الولايات المتحدة إلى مزيد من الصراعات والأزمات، بما يضع ضغوطًا إضافية على واشنطن ويخدم خصومها، ومن بينهم إيران.

في المقابل، تتمسك الولايات المتحدة بروايتها بشأن وجود مخطط إيراني لاستهداف ترامب خلال الأيام الأخيرة من قمة حلف الناتو التي انعقدت في تركيا، وتشير الرواية إلى أن المنفذ المزعوم كان يعتزم استخدام مقذوف محمول على الكتف ضد الطائرة التي تقل الرئيس الأميركي.

وتبقى ملابسات هذه القضية محل جدل، خصوصًا مع الحديث عن أن المعلومات الأولية بشأن التهديد جاءت من الجانب الإسرائيلي، بينما لم تُعلن حتى الآن أدلة علنية حاسمة تثبت تفاصيل المخطط.

فهل كان تصريح عراقجي رسالة سياسية لإحراج ترامب، أم نفيًا غير مباشر للرواية الأميركية؟

دي فانس: الاولوية للطاقة ثم النووي الإيراني

إيران تؤكد سيطرتها على «هرمز» وواشنطن تصر على حصارها وتنديد عربي باستهداف إيران ناقلتين إماراتيتين

تواترت تصريحات المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين المؤكدة لتحكم طهران في حركة الملاحة في مضيق هرمز، وذلك ردا على المزاعم الأميركية بشأن "السيطرة الكاملة" على هذا الممر المائي الإستراتيجي.

وقال القائد المعيَّن حديثا لقوات التعبئة الشعبية (الباسيج) حسين طائب إن مضيق هرمز "تحت سيطرة وإدارة إيران".

من جهته، قال المتحدث باسم مقر خاتم الأنبياء إنه لا يمكن لأي سفينة عبور مضيق هرمز دون إذن إيران وإشرافها، مضيفا أن "الادعاءات الأميركية الواهية بشأن العبور الطبيعي للسفن في المضيق ليست سوى أكاذيب وافتراءات".

ومن جهته، قال المسؤول العسكري السياسي الإيراني رسول سنائي راد إن طهران لن تفتح المضيق ما لم ينفذ الطرف الآخر التزاماته بموجب الاتفاق المؤقت، مؤكدا أن إعادة فتح الممر المائي ليست خطوة تستطيع الولايات المتحدة تحقيقها من جانب واحد.

في المقابل، قال وزير الحرب الأميركي بيت هيغسيث إن البحرية الأميركية قادرة على إبقاء الحصار البحري المفروض على إيران إلى أجل غير مسمى، مضيفا أن الولايات المتحدة لديها جدار فولاذي لا تملكه أي دولة أخرى في العالم، وفق تعبيره.

ومن جهته، أكد وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت أن بلاده ستفرض تدابير لم يسبق لها مثيل على إيران، وقال إن وزارته تمارس حملة ضغط قصوى ضد إيران تستهدف حساباتها البنكية والعملات الرقمية عبر العالم، مما تسبب في انهيار القطاع البنكي الإيراني، حسب تعبيره.

وفي السياق، أكد جيه دي فانس -نائب الرئيس الأميركي- أن إدارة الرئيس تضع ضمان استمرار إمدادات الطاقة للاقتصاد العالمي واستقرار أسعار النفط والغاز في مقدمة أولوياتها، إلى جانب منع إيران من امتلاك سلاح نووي.

وقال فانس -في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز»- إن الوضع مع إيران لا يزال "متقلبا"، متهما طهران بعدم الوفاء دائما بالتعهدات التي تقطعها، لكنه شدد على أن الولايات المتحدة تمتلك أدوات ديبلوماسية وعسكرية واقتصادية للضغط عليها ودفعها إلى اتخاذ خطوات عملية.

وأضاف أن إدارة ترمب تركز حاليا على زيادة تدفق النفط والغاز عبر مضيق هرمز وضمان استقرار أسواق الطاقة، مؤكدا أن واشنطن تسعى -في الوقت نفسه- إلى منع إيران من امتلاك سلاح نووي.

دي فانس

من جهة أخرى، ندّدت وزارة الخارجية الإماراتية بما وصفته بـ"الهجوم الإيراني العدواني" على ناقلتين تابعتين لأدنوك أثناء عبورهما مضيق هرمز، واتهمت الحرس الثوري الإيراني بارتكاب "أعمال قرصنة" عبر استهداف الملاحة التجارية واستخدام مضيق هرمز أداة للضغط والابتزاز الاقتصادي.

كما ندد رئيس البرلمان العربي باستهداف الناقلتين، معتبرا ان ذلك يهدد امن واستقرار المنطقة والطاقة العالمي.

كذلك، نددت الكويت الاستهداف، داعية لإعادة فتح مضيق هرمز. ولاحقا نددت السعودية استهداف الناقلتين الإماراتيتين وطالبت إيران بالوقف الفوري للانتهاكات.

ومساء امس، ادان مجلس التعاون الخليجي الاعتداء الإيراني على الناقلتين باعتباره انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي.

"مقتل وإصابة عشرات" الحوثيين في هجمات لقوات الحكومة اليمنية على عدة جبهات

أعلن مسؤول حكومي يمني، الجمعة، مقتل وإصابة عشرات الحوثيين في هجمات للجيش بعدد من المحافظات.

وقال المصدر: "قواتنا المسلحة في قطاع الساحل الغربي شنت هجوما كبيرا على ميليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني بالمدفعية الثقيلة والطيران المسير، عقب الهجوم الإرهابي للميليشيات بالمسيرات والصواريخ الباليستية على مناطق بين مديريتي الخوخة والمخا غربي البلاد".

وأضاف: "قواتنا المسلحة في جبهات مدينة تعز استهدفت تعزيزات للميليشيات الحوثية الإرهابية وتعاملت معها بقصف المدفعية والطيران المسير قبل وصولها إلى الجبهات، ما أسفر عن مقتل عدد من قيادات الصف الأول للميليشيات".

وأشار إلى أن "قوات الجيش استهدفت مواقع الميليشيات الحوثية بالمدفعية الثقيلة والطيران المسير في جبهات شرق محافظة الجوف، ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من عناصر الميليشيات المتواجدة في ثكنات وأنساق الدفاع الأولى".

وأردف أن القوات الحكومية "تصدت لهجوم شنته مليشيات الحوثي الإرهابية في جبهة البرح شرق مدينة المخا، وألحقت بها خسائر فادحة".

ناقشت والسعودية وتركيا المستجدات بالمنطقة

مصر تدرس «اتفاقية مكة الدفاعية» بشكل معمق من مختلف الجوانب

استقبل وزير الخارجيّة المصريّة بدر عبد العاطي نظيره التركي هاكان فيدان في مدينة العلمين، حيث ترأسا أعمال الاجتماع الثّاني لمجموعة التخطيط المشترك بين مصر وتركيا، وذلك في إطار متابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع الثّاني لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين البلدين برئاسة الرّئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرّئيس التركي رجب طيب أردوغان، الّذي عُقد في القاهرة في شباط ٢٠٢٦.

وأوضحت وزارة الخارجية المصرية في بيان، أنّ "الاجتماع تناول سبل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة والاستثماريّة بين البلدين، وتعزيز حجم التبادل التجاري ليصل إلى ١٥ مليار دولار، وفقًا لما تمّ الاتفاق عليه بين قيادتَي البلدين في عام ٢٠٢٤".

وذكرت الوزارة أنّ "على الصعيد الإقليمي، تبادل الوزيران الرّؤى بشأن عدد من القضايا والتطوّرات الإقليميّة ذات الاهتمام المشترك، وأكّدا أهميّة مواصلة التنسيق الوثيق بين البلدين على المستوى الثّنائي، وكذلك في إطار الآليّة الرّباعيّة بين مصر وتركيا والسّعوديّة وباكستان، لدعم الجهود الرّامية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة".

ولفتت إلى أنّ "المشاورات تناولت أيضًا الجهود المبذولة لخفض التصعيد واحتواء الاحتقان بالإقليم، والدّفع نحو الحلول السّياسيّة والدّبلوماسيّة، بما في ذلك المساعي الرّامية للالتزام بمذكرة التفاهم الموقّعة بين الولايات المتحدة وإيران". وفيما يتعلّق بتطوّرات القضية الفلسطينية، أفادت بأنّ "الوزيرَين أدانا استمرار الانتهاكات الإسرائيليّة في قطاع غزة والضفة الغربية، وأكّدا ضرورة الوقف الفوري للتصعيد في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وأهميّة المضي قُدمًا في تنفيذ خطّة الرّئيس الأميركي دونالد ترامب للسّلام، بمرحلتَيها الأولى والثّانية، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة"، مبيّنةً أنّهما "شدّدا على أهميّة تكثيف الجهود الدّوليّة الرّامية إلى إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وضمان نفاذ المساعدات الإنسانية دون عوائق".

أمّا خلال المؤتمر الصحافي المشترك بين الوزيرين، وتعليقًا على إمكانيّة انضمام مصر إلى "اتفاقيّة مكّة للدّفاع المشترك"، فأكّد عبد العاطي أنّ "مصر لديها علاقات متميّزة للغاية على المستوى الثّنائي مع كلّ من السّعوديّة وباكستان وتركيا، ولا تقتصر على المجالات السّياسيّة"، مشدّدًا على أنّ "مصر حريصة على العلاقات الثّنائيّة مع الدّول الثّلاثة".

وأوضح أنّه "حينما يتعلّق بالأمر بالتعاون في مجالات دفاعيّة، ويكون هناك التزامات في هذا الشّأن، من الطبيعي أن يحتاج ذلك إلى دراسات متنوّعة، في ضوء الدّستور المصري والالتزامات القانونيّة. وبالتالي نحن على دراية بهذا الأمر منذ البداية، ومنذ ذلك الحين تتمّ دراسته من مختلف الجوانب من خلال المؤسّسات المعنيّة داخل الدّولة المصريّة". وأشار عبد العاطي إلى أنّ "بالتأكيد هناك أفكار ومبادرات كثيرة حول الترتيبات الأمنيّة في الإقليم، في ظلّ التحدّيات غير المسبوقة الّتي يشهدها، ونحن نتعامل مع هذه المبادرات والأفكار بمنتهى الجدّيّة. لكن نظرًا لوجود اعتبارات قانونيّة ودستوريّة، لذا تتمّ دراستها بشكل معمّق لاتخاذ القرار المناسب"، لافتًا إلى "أنّنا بتنسيق كامل مع الدّول الثلاث الشّقيقة".

ونشرت وزارة الخارجيّة المصريّة، صورةً من "لقاء أخوي جمع وزير الخارجيّة المصريّة بدر عبد العاطي، ووزير الخارجيّة التركيّة هاكان فيدان، ووزير الخارجيّة السّعوديّة فيصل بن فرحان آل سعود في مدينة العلمين، حيث ناقش الوزراء مستجدّات الأوضاع في المنطقة".

وزراء خارجية تركيا والسعودية ومصر

السعودية تفعّل التحالف البحري الدفاعي بمشاركة 39 دولة

التحالف البحري بقيادة السعودية

أعلنت السعودية -الخميس- بدء التفعيل الرسمي للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، بما يمثل الانطلاقة الفعلية للتحالف نحو مرحلة التفعيل المؤسسي والعملياتي.

وقالت وزارة الدفاع السعودية إن اجتماع التخطيط الثالث للتحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات، عُقد في مقر قيادة الأسطول الغربي بمدينة جدة، بمشاركة ممثلين عن ٣٩ دولة.

وأضافت الوزارة -في بيان نشرته على منصة "إكس"- أن عدد الدول الموقعة على البيان المشترك ١٥ دولة، في المقابل استكملت ١٣ دولة إجراءاتها الوطنية ووقعت على ميثاق التحالف وأعلنت انضمامها رسمياً، مشيرةً إلى أن بقية الدول تواصل استكمال إجراءاتها الوطنية اللازمة للانضمام إلى التحالف.

ويتزامن هذا التطور مع التسارع في استكمال البناء المؤسسي للتحالف، حيث تم تعيين القائد من السعودية، ونائبه في الدورة الأولى من باكستان، وتحديد المقر والشعار، إضافة إلى اعتماد الأطر التنظيمية والتخطيطية والأدلة المرجعية لبدء أعماله، وفقاً لبيان الوزارة.

ويهدف التحالف إلى بناء إطار دفاعي مؤسسي للتعامل مع التهديدات البحرية المتزايدة، وذلك عبر تعزيز الأمن البحري وحماية حرية الملاحة، إلى جانب تأمين خطوط التجارة الدولية وحماية طرق إمدادات الطاقة والمصالح البحرية المشتركة في مضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن.

حاملة الطائرات جورج واشنطن تتجه للشرق الأوسط

حاملة الطائرات جورج واشنطن

نقلت شبكة "سي بي إس" (CBS)، عن مسؤول أميركي، قوله إنّ "حاملة الطائرات جورج واشنطن تتجه إلى الشرق الأوسط لتحل مكان الحاملة لينكولن"، في إطار الانتشار العسكري في المنطقة.

في وقت سابق، نفت القيادة المركزية الأميركية صحة ما تداولته وسائل إعلام بشأن الوضع على متن حاملة الطائرات " أبراهام لينكولن " في المنطقة، مؤكدة أن التقارير التي تحدثت عن ارتفاع حالات التفكير في الانتحار ووفاة سبعة بحارة على متن الحاملة "كاذبة".

العراق: "بدر" ترفض نزع سلاح "المقاومة" بالقوة... وتحذّر الزيدي من مجاملة واشنطن

بينما كشفت منظمة "بدر" بزعامة هادي العامري، عن تدخل زعيمها لـ"وأد فتنة" كادت أن تقع بين الفصائل والقوات الاتحادية الأسبوع الماضي، أعلنت رفضها نزع سلاح "المقاومة" بالقوة، محذرة في الوقت عينه رئيس الوزراء، علي الزيدي، من "الذهاب بعيداً" في مجاملة الولايات المتحدة الأميركية على حساب المصالح العليا للبلاد.

رئيس المكتب السياسي للمنظمة، محمد ناجي محمد، ذكر في بيان صحافي أن "ما بلغنا من لهجة تلوح بفرض القوة - إن صح - فهو تجاوز كبير، ولا نسمح لرئيس الوزراء ولا لغيره بالوصول إلى هذا المستوى في التعامل مع الإخوة في المقاومة، لأن ذلك يفتح الباب على فتنة داخلية، المستفيد منها أولاً وأخيراً هو الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ومن يتربص بنا الدوائر".

وأضاف أن "العراق اليوم في قلب معادلة إقليمية ودولية معقدة، ونحن نؤمن أن لدينا واجبات لا نساوم عليها: حفظ العراق بكل وجوده، وحفظ العمق الاستراتيجي للأمن القومي للعراق. فالدولة ليست خصماً للمقاومة، والمقاومة ليست بديلاً عن الدولة، ومن يضعهما في تقابل صفري يخدم عدونا".

وتابع: "نعتقد أن حكومة الزيدي تعاني من هذا المشهد المعقد، وعلينا الحذر الشديد ألا يذهب الأخ رئيس الوزراء بعيداً في مجاملة الولايات المتحدة على حساب ثوابتنا الوطنية والمصالح العليا. وهذا ينعكس مباشرةً على الإخوة في الإطار التنسيقي، خاصة في ملف حصر السلاح الذي طالبت به واشنطن وجعلته مقابلاً لانسحاب قواتها بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٦".

وبين أن "المعادلة الجديدة هي الانسحاب مقابل حصر السلاح. وهنا تتوالد أسئلة مشروعة ما مصداقية الانسحاب الكامل وضماناته؟ وما آليات حصر السلاح ومستوياته، ومن يشرف عليها؟"، معتبراً أن "الالتزام بنصف المعادلة قبل استيفاء نصفها الآخر ليس حكمة سياسية، بل تفريط بورقة وطنية".

حلف مكّة: إيران قلقة.. النصّ دفاعيّ... الحسابات ردعيّة

حسابات في ميزان القوّة. فعندما تقول الاتّفاقيّة إنّ أيّ هجوم مسلّح على دولة من الدول الثلاث هو هجوم على دول التحالف جميعها، فإنّها تضع قاعدة ردع تتجاوز حدود التعاون الدفاعيّ التقليديّ بين الدول.

إعادة رسم معادلة الرّدع الإقليميّ

لم يكن القلق الإقليميّ من إيران خلال السنوات الماضية ناتجاً عن امتلاكها للقوّة العسكريّة، بل عن الطريقة التي وظّفت بها هذه القوّة لإعادة تشكيل التوازنات القائمة في المنطقة. فقد انتقلت طهران في أكثر من ساحة، من بناء النفوذ إلى محاولة فرض معادلات أمنيّة وسياسيّة تجعل أمن الدول المجاورة لها جزءاً من حساباتها. فهي تستفيد من شبكة حلفاء وأذرع محليّة، ومن قدرات صاروخيّة وطائرات مسيّرة، ومن حضور متزايد في محيط الممرّات والمضائق البحريّة.

من هنا تكتسب اتّفاقيّة مكّة دلالتها الأوسع. فهي لا تأتي لتغيير سلوك إيران بالقوّة، ولا لإعلان حرب عليها، لكن لتقول إنّ محاولات المساس بالتوازنات الإقليميّة على هذا النحو لم تعد قابلة للاستمرار بالسهولة ذاتها.

من هنا تتّضح أهميّة الاتّفاق بالنسبة إلى طهران: المملكة السعوديّة تمنحه الثقل الاقتصاديّ والسياسيّ والجغرافيّ، وتركيا القوّة العسكريّة والخبرة العمليّاتيّة، والصناعة الدفاعيّة، فيما تضيف باكستان عمقاً آسيوياً وقدرات ردعيّة استثنائيّة، بينها القدرة النوويّة.

حلف مكّة يغيّر حسابات طهران

لا يبدأ الردع عندما تُطلق النار، بل عندما يدرك الطرف الآخر أنّ إطلاقها لن يبقى بلا حساب. ومن هذه الزاوية ينبغي قراءة القلق الإيرانيّ. فطهران لا تواجه بالضرورة تحالفاً يريد الحرب معها، لكنّها قد تواجه بيئة إقليميّة تصبح فيها القدرة على التعامل مع الخصوم على أساس كلّ دولة على حدة أكثر صعوبة، وتغدو كلفة استخدام أدوات الضغط والنفوذ أعلى ممّا كانت عليه.

إذاً ليس السؤال: هل يستهدف تحالف مكّة إيران؟ بل كيف يمكن أن يعيد تشكيل حسابات طهران حين يتحوّل الدفاع المشترك إلى قدرة ردعيّة مشتركة؟

من الصعب فصل القلق الإيرانيّ عن مستقبل شبكة النفوذ التي بنتها طهران في الإقليم. فالأذرع والحلفاء لم يكونوا بالنسبة إلى إيران أدوات ضغط وحسب، بل جزء من معادلة أوسع تسمح لها بتوزيع المخاطر، إدارة المواجهة من مسافات مختلفة، ورفع كلفة أيّ استهداف مباشر لها.

من هنا يحمل حلف مكّة تحدّياً مهمّاً لهذا النموذج، فكلّما تطوّر من إطار دفاعيّ إلى منظومة للتنسيق والتدريب وتبادل المعلومات والتعاون الصناعيّ، أصبحت قدرة إيران على التأثير في ساحات خارج حدودها أكثر صعوبة وكلفة، واضطرّت إلى حساب ردود فعل أوسع على كلّ تحرّك عبر ساحاتها. وذلك لا يعني اختفاء الأذرع أو تراجع النفوذ الإيرانيّ بين ليلة وضحاها، لكنّه يضع سياسات التوسّع والاختراق أمام بيئة أقلّ مرونة وأكثر كلفة.

حلف مكّة.. الخطر في ما قد يصبح

أخطر ما يمكن أن تواجهه إيران ليس اختفاء أذرعها، بل تغيّر البيئة التي منحت هذه الأذرع قيمتها الاستراتيجيّة. فإذا كانت طهران قد استخدمت تعدّد الساحات لتوزيع الضغط وإبعاد المواجهة عن مركزها، فإنّ بناء شبكات ردع إقليميّة مترابطة قد يدفع المعادلة في الاتّجاه المعاكس: من استخدام الساحات لتوسيع النفوذ إلى استخدام الموارد لحماية النفوذ. وعندها لا تكون المشكلة في عدد الحلفاء والأذرع، بل في ارتفاع الكلفة التي تحتاج إليها طهران للحفاظ على قدرتها على الحركة والتأثير.

قد يكون من المبكر التعامل مع حلف مكّة باعتباره نواة حلف إقليميّ مكتمل، لكنّ من الخطأ أيضاً اعتباره ترتيباً محدوداً ينتهي عند حدود الدول الثلاث. فمرونته تتيح تطوير التعاون بين أعضائه، من الدفاع المشترك إلى التدريب وتبادل المعلومات والتخطيط والتعاون في الصناعات الدفاعيّة والمناورات المشتركة.

هنا تتغيّر طبيعة السؤال الإيرانيّ، فالمسألة لا تعود مرتبطة بحجم القوّة التي يمثّلها الحلف اليوم، وإنّما بالمسار الذي يمكن أن يفتحه غداً. فإذا تحوّل هذا الترتيب إلى نموذج عسكريّ ـ أمنيّ قابل للتوسّع، فقد تجد طهران نفسها أمام بيئة إقليميّة تتعدّد فيها الشراكات والقدرات الردعيّة، وتتراجع فيها مساحة المناورة الإيرانيّة.

إذاً المعضلة الإيرانيّة الحقيقيّة قد لا تكون في قوّة حلف مكّة كما هو اليوم، بل في قابليّته لأن يصبح أقوى ممّا هو عليه غداً. فاتّفاق يبدأ بثلاث دول يمكن أن يتحوّل إلى نموذج، والنموذج إلى شبكة، والشبكة إلى قاعدة جديدة للأمن الإقليميّ.

اتّفاق مكّة: بداية عصر أكثر كلفة لإيران

قد لا تقتنع إيران بما يقال لها من أنّ اتّفاقيّة مكّة لا تهدف إلى محاصرتها أو قطع الطريق على سياساتها. فهي تعرف أكثر من غيرها حجم ما راكمته من نفوذ وممارسات أضرّت ببنية الإقليم وتماسكه خلال العقود الماضية. لكن ليس من الواقعيّ أيضاً انتظار أن يدفع اتّفاق ثلاثيّ، مهما بلغت أهمّيّته، بمثل هذه السرعة والسهولة إيران إلى مراجعة سياساتها أو التخلّي عن أدوات نفوذها في المنطقة.

قد لا تقلق إيران اليوم من اتّفاق مكّة لأنّه يواجهها مباشرة، بل لأنّها تدرك أنّه قد يغيّر غداً شكل التعامل معها. فالاتّفاق دفاعيّ في نصّه، ردعيّ في حساباته، وأهمّيّته الحقيقيّة تكمن في ما يمكن أن يفتحه من مسار جديد للأمن والتوازنات في الإقليم.

لا يعلن حلف مكّة نهاية النفوذ الإيرانيّ، لكنّه قد يعلن بداية مرحلة يصبح فيها هذا النفوذ أكثر كلفة، وأضيق حركة، وأصعب في إدارة قواعد اللعبة القديمة.

د.سمير صالحة

ضريبة بيئية جديدة في لبنان.. ولكن أين البيئة؟

ضريبة جديدة ... وباسم جديد أيضاً: "ضريبة بيئية على المنتجات المستوردة".

ليست المشكلة بالنسبة لي في كلمة "بيئية"، ولا في مبدأ حماية البيئة، بل على العكس، لبنان من أكثر البلدان حاجة إلى سياسة بيئية جدية وحازمة.

ما أثار استغرابي هو التوقيت والطريقة والمفارقة.

ماذا حصل ؟

في 15 حزيران 2026 صدر المرسوم رقم 3214، معدّلاً الرسوم على المواد والمنتجات المنتجة للنفايات بنسب وصلت بحسب السلع إلى ما بين 1 و 3% وقد بدأ تطبيقه فعلياً، قبل أن يثير اعتراضات اقتصادية ومعيشية واسعة.

وفي 29 حزيران 2026، أي بعد أسبوعين فقط، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية وقرر تعليق العمل بالمرسوم إلى حين إعادة درس جدول النسب، مع تأكيد الحكومة أن الهدف منه هو تمويل معالجة النفايات وتطبيق مبدأ "الملوّث يدفع".

وهنا تبدأ الأسئلة.

فالضريبة أو الرسم، مهما كان الاسم جميلاً والهدف المعلن نبيلاً، يبقى كلفة إضافية على الاقتصاد. وإذا فرض على سلعة مستوردة أو مادة أولية تدخل في الإنتاج، فإن كلفته لن تتوقف عند المستورد، بل ستنتقل إلى المصنع والتاجر، وفي نهاية المطاف إلى المستهلك.

لذلك، لا يجوز النظر إلى 1%% أو 2 أو 3% وكأنها مجرد أرقام صغيرة. ففي الاقتصاد، الضرائب تتراكم والكلفة تتزايد وتنتقل، والأسعار تتأثر، والقدرتان التنافسية والشرائية تتراجعان، خصوصاً عندما يكون الاقتصاد مثقلاً أصلاً بكلفة الطاقة والنقل والتمويل والتأمين والرسوم والضرائب المختلفة.

ومن هنا شعرت أن الصمت هذه المرة لم يعد مناسباً لأن إضافة عباء مالي جديد تحت عنوان جذاب مثل "حماية البيئة"، من دون نقاش كاف حول من سيدفع، وأين ستذهب الأموال، وما النتيجة البيئية التي سنحصل عليها في المقابل، قد تبدو أقرب إلى التذاكي المالي منها إلى السياسة البيئية.

وبتعبير أوضح: لا يجوز أن ندس الجباية في عسل البيئة.

من هو الملوّث ... ومن يدفع ؟

قد تبدو الفكرة الأساسية للرسوم البيئية تقوم على مبدأ : "الملوث يدفع" وان كنت سأتفق مبدئياً مع هذا المبدأ، ليس من مفهوم ضريبي ابدا، بل من مفهوم المشاركة في المسؤولية . فمن يلوث الهواء أو المياه أو التربة، ويتسبب بكلفة بيئية يتحملها المجتمع من الطبيعي أن يتحمل جزءاً من هذه الكلفة.

لكن السؤال في لبنان

هل الذي سيدفع هو فعلا الملوث؟

نحن نعيش منذ سنوات بين مولدات كهربائية وسط الأحياء السكنية، وأزمة نفايات بلا حل مستدام، وتلوث للهواء والمياه والتربة والأنهار والشاطئ، وضعف في الصرف الصحي والبنية التحتية البيئية.

وفي ظل كل ذلك، تصبح إحدى أدوات حماية البيئة، رسماً جديداً على المنتجات المستوردة

فأين ستذهب الأموال؟

الحكومة تقول إن الهدف هو تمويل إدارة ومعالجة النفايات جيد. إذاً، من حق المواطن والقطاعات الإنتاجية أن يعرفوا بصورة شفافة: كم جبي؟ وأين أنفق؟ وما النتائج؟ هل ستتحسن معالجة النفايات؟ هل ستراقب الانبعاثات والمولدات؟ هل ستدعم إعادة التدوير والطاقة النظيفة والتكنولوجيا الصناعية الأقل تلوثاً؟

بل أسأل أبعد من ذلك : هل سيخصص شيء لمعالجة المواطنين الذين يدفعون من صحتهم ثمن التلوث المزمن؟

لأن الضريبة البيئية يجب أن تُقاس بنتيجتها البيئية، لا بحصيلتها المالية، مهما كانت نسبتها او قيمتها على الورق، لأنها ليست كذلك في الاقتصاد الحقيقي.

المصنع اللبناني يدفع المواد الأولية والطاقة والنقل والتأمين والتمويل والصيانة والعمالة والرسوم والضرائب ثم يحاول منافسة منتج يأتي من اقتصاد يتمتع بطاقة وتمويل أرخص وحجم إنتاج أكبر.

إضافة 1%% هنا و 2% هناك و 3% في مكان آخر باتت مرهقة والمتابع لكلفة الشحن والتخليص يدرك حجم ما تراكم من رسوم وضرائب وتأمينات ومسميات مختلفة حيث باتت أكبر من فاتورة الشحن نفسها. والاقتصاد لن يحتفظ بهذه الأعباء لنفسه، بل سينقلها في النهاية إلى كل بيت، مهما دغدغ ارتفاع الإيرادات أرقام الخزينة العامة.

لكن ماذا عن الإنفاق؟

ففي موازنة 2026 ، ارتفعت الاعتمادات المرصودة لـ "السلطات العامة وملحقاتها من نحو 117 مليار ليرة إلى 788 مليار ليرة، أي بزيادة تقارب 570%.

وهذه الاعتمادات لا تقتصر على النواب، بل تشمل السلطات العامة ومخصصات ونفقات مختلفة. لكن الرقم يبقى كبيراً ويستحق السؤال عن أولويات الإنفاق العام.

وفي 6 آب 2026 ، نشرت الدولية للمعلومات" أن مخصصات النائب البالغة نحو 3000 دولار شهرياً يتوقع أن تصل إلى نحو 5000 دولار ابتداء من أيلول 2026 ، نتيجة نقل اعتماد من احتياط الموازنة إلى صندوق تعاضد مجلس النواب.

وهنا تكمن المفارقة

نبحث عن إيرادات إضافية من الاقتصاد، فيما نرفع الإنفاق على مؤسسات السلطة.

فهل مشكلتنا فعلاً في نقص الضرائب؟

كلما احتاجت الدولة إلى تمويل، يبدو أن الطريق الأسهل هو رسم جديد، أو ضريبة جديدة، أو زيادة تعرفة.

واليوم... "بيئية" .. لكن السؤال الحقيقي هو :

إلى متى يكون الحل بزيادة الجباية بدلاً من زيادة حجم الاقتصاد؟

الدولة لا تصبح أقوى عندما تحصل على نسبة أكبر من اقتصاد يضعف، بل عندما يكبر الاقتصاد نفسه : عندما يزيد الإنتاج، وتتوسع المصانع والصادرات، وتأتي الاستثمارات، وتُخلق فرص العمل، وترتفع القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن.

هناك فرق كبير بين تمويل الدولة من اقتصاد ينمو وبين تمويلها من العجز والضرائب وطباعة العملة والاستدانة خاصة عبر اقتطاع المزيد من اقتصاد يعاني ركوداً وتضخماً وهشاشة.

أنا مع حماية البيئة، ومع محاسبة الملوّث، ومع معايير صارمة على كل من يتسبب بضرر بيئي. لكن السياسة البيئية تبدأ من تحديد مصادر التلوث ومعالجتها: الكهرباء، النفايات المياه الصرف الصحي، الانبعاثات، إعادة التدوير والمصانع الملوثة، بالتوازي مع تحفيز التكنولوجيا النظيفة.

لذلك، السؤال الذي يجب أن يبقى ليس:

كم ستجبي الدولة من الرسم البيئي؟ بل كم ستتحسن البيئة بسببه؟

لأن نجاح أي سياسة بيئية لا يُقاس بما تجمعه الخزينة، بل بما تخفضه من التلوث. وإذا دفع الاقتصاد أكثر، ودفع المستهلك أكثر، وبقي الهواء كما هو، والنفايات كما هي، والمولدات كما هي، والمياه كما هي....

فيصبح كمن يفسر الماء بالماء ومن الواجب عدم السكوت والتضليل...

فالضريبة البيئية التي لا تؤدي إلى بيئة أفضل، قد لا يبقى منها في النهاية سوى شيء واحد: "الضريبة".

د. طالب سعد

هل نخرج المجرمين ونضع الصحافيين والاعلاميين والكتّاب مكانهم في السجن؟

من الاخذ بعين الاعتبار النقاط الخلافية التي شهدناها على مر السنين، وعدم الاتكال على الاجتهاد والقرارات التي تصدر، وحسم الامور بنصوص قانونية واضحة، جاء قانون الاعلام الجديد ليزيد الغموض غموضاً وليترك المجال للتفسير، خصوصاً واننا بتنا نسمع ونقرأ آراء لبعض رجال القانون الذين يحددون للاسف مواقفهم في ضوء انتمائهم السياسي او المذهبي.

وكي لا نبقى في مجال النظريات، نعود الى نص المادة 104 فقرة ب والتي ورد فيها: كل من تعمد اختلاف اضاليل ونشر اخبار كاذبة ومؤذية يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة تحدد بخمسة اضعاف الحد الادنى للاجور وتصل الى خمسة عشر ضعفاً او بإحدى هاتين العقوبتين. فالنص يتكلم عن اختلاق اضاليل وعن نشر اخبار كاذبة ومؤذية. فمن الذي سوف يقدر ويفسر عبارة اختلاق اضاليل؟. وماذا تعني كلمة اضاليل؟. وما هو معيار الاخبار الكاذبة ومفهومها. في ظل متابعتي لدعاوى المطبوعات منذ العام 1990 وهي بالعشرات لا بل بالمئات، وبحكم نشر مئات القرارات المتعلقة بالمطبوعات، فإن احداً لم يستطع وضع معيار ثابت وواضح لمفهوم عبارة الاخبار الكاذبة. والاخطر هو اننا امام قانون ينص على عقوبة الحبس التي تصل الى ثلاث سنوات، وليس قانوناً مدنياً او تجارياً. فالحبس ليس بالسهولة التي يتخيلها الناس خصوصاً في بلد مثل لبنان حيث زرنا السجون واطلعنا على اوضاع المساجين التعيسة جداً. فكيف الامر اذا كان المسجون اعلامياً او مواطناً اعطى رأيه في ملف او موضوع معين؟. وهل نُدخل الاعلاميين والكتاب السجون بعد ان نُخرج منها المجرمين الحقيقيين الذين شملهم قانون العفو العام والذي صدر في اليوم عينه، ونضعهم مكانهم في السجن؟.

والانكى ان المشترع استعمل كلمة اضاليل. فماذا تعني هذه الكلمة؟. ومن يفسرها؟. ومن يكفل بأن لا تفسر بشكل اعتباطي؟.

كنا ولا نزال نقول، وبجرأة تامة، ان الحرية الاعلامية المكفولة بالدستور، يجب ان تكون مسؤولة. وكرامات الناس ليست مستباحة امام من يكتب بقصد الاذى والابتزاز ولمصالح سياسية واجتماعية ضيقة. ولكن حتى نعاقب الكاتب، يجب ايراد نصوص واضحة ووضوح الشمس لان المسألة مسألة حبس ودخول سجن وليست مسألة مادية فقط.

من هنا، نتمى إعادة صياغة هذا القانون بعبارات واضحة لا تترك اي مجال للتفسير المتعدد الاوجه، حتى لا نترك اي مجال للخطأ او التوسع في التفسير، او لاستغلال الغموض في سبيل خدمة هذه الجهة السياسية او تلك. وهذه الجهة النافذة او تلك.

ناصر كاسبار

إلغاء عقوبة الإعدام: إصلاح للسياسة العقابية / 2

العقوبة تؤدي وظيفة زجرية، وأن حماية المجتمع من الجرائم الخطيرة تقتضي أحياناً فرض عقوبات مشددة للغاية، إلا أن العدالة الجنائية الحديثة تضيف إلى ذلك وظائف أخرى، أبرزها حماية المجتمع، وإعادة التأهيل، ومنع تكرار الجريمة، وإعادة دمج المحكوم عليه متى كان ذلك ممكناً.

وفي هذا الإطار، فإن استبدال الإعدام بعقوبة سالبة للحرية لا ينبغي أن يُفهم على أنه تقليل من خطورة الجريمة أو انتقاص من حقوق الضحايا. فالضحية وأسرتها تستحقان العدالة، لكن العدالة ليست بالضرورة مرادفاً للإعدام. بل إن السؤال القانوني الأهم هو: هل يجوز للدولة، باسم العدالة، أن تُنهي حياة شخص بصورة نهائية، في حين أن الهدف الأساسي للنظام العقابي هو حماية المجتمع؟ يمكن أن تكون الإجابة بالنفي من دون أن يعني ذلك التخفيف من مسؤولية الجاني. فالسجن المؤبد، إذا اقترن بنظام عقابي عادل وفعّال وبضمانات حقيقية تحول دون الإفلات من العقاب، قادر على حماية المجتمع من أخطر المجرمين، من دون أن يضع الدولة في موقع من ينفذ قتلاً قانونياً باسم العدالة.

خامساً: الإشكالية القانونية في «الأشغال الشاقة المؤبدة المشددة»

مع أهمية إلغاء الإعدام، فإن ذلك لا يمنع من ممارسة النقد القانوني للنص المُعدّل، ولا سيما في ما يتعلق بالعقوبة البديلة.

فمن أبرز المسائل التي تستحق التوقف عندها استحداث مفهوم «الأشغال الشاقة المؤبدة المشدّدة» بعد إقرار القانون، بوصفه بديلاً لعقوبة الإعدام. وهذه الصياغة تثير إشكاليتين متلازمتين: الأولى تتصل بالمفهوم نفسه، والثانية تتعلق بمبدأ الشرعية الجنائية.

أما من حيث المفهوم، فإن استخدام تعبير «الأشغال الشاقة» يبدو متعارضاً مع التطوّر الذي شهدته النظرة الحديثة إلى تنفيذ العقوبات السالبة للحرية. فالعقوبة في النظام المعاصر لا يفترض أن تكون قائمة على الإيذاء أو الإذلال أو الإكراه البدني، وإنما ينبغي أن ترتبط، ضمن الحدود التي يفرضها الحكم القضائي، بالمسؤولية وإعادة التأهيل واحترام الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

أما من الناحية القانونية، فإن إنشاء وصف عقابي جديد يقتضي تحديد مضمونه بصورة دقيقة: ما المقصود بالتشديد؟ ما حدود العمل المفروض؟ ما طبيعة شروط تنفيذه؟ ما حقوق المحكوم عليه؟ وما الضوابط التي تحول دون أن يتحوّل هذا التشديد إلى عقوبة مبهمة تترك مساحة واسعة للتفسير الإداري أو التنفيذي؟

هذه الأسئلة ليست تفصيلات تقنية. فمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يقتضي أن تكون العقوبة محدّدة ومعلومة بصورة تسمح للفرد بمعرفة الآثار القانونية التي يمكن أن تترتب على فعله، كما تسمح للقاضي والإدارة العقابية بالتحرك ضمن حدود واضحة. ولذلك، فإن إلغاء الإعدام ينبغي ألا يقود إلى مجرد استبدال عقوبة قصوى بعقوبة أخرى غامضة في مضمونها، بل يجب أن يكون فرصة لإعادة بناء سلم العقوبات الجنائية على أسس أكثر اتساقاً.

سادساً: مشكلة القوانين اللاحقة وتخفيض العقوبات

ثمة مسألة أخرى تستحق النقاش، وهي حصر إمكانية تخفيض العقوبة أو تعديل آثارها بأحكام قانون تنفيذ العقوبات، كما هو حاصل مع عقوبة المؤبد المشدّد. فمن الناحية العملية، قد لا يؤدي هذا الترتيب إلى النتيجة التي يُراد لها أن تكون مستقرة، لأن أي قانون عفو عام أو خاص يصدر مستقبلاً يمكن أن يحدّد، بنصه الخاص، الفئات التي يشملها وشروط الاستفادة منه.

وبالتالي، فإن إحالة المسألة إلى قانون تنفيذ العقوبات لا تكفي وحدها لتوفير ضمانة موضوعية مستقرة. فالمطلوب تشريعياً هو وضع نظام واضح يحدد طبيعة العقوبة الجديدة، ومدى إمكان تخفيضها، والسلطة المختصة بذلك، والضمانات التي تمنع تحوّل الإفراج أو تخفيض العقوبة إلى مسألة سياسية ظرفية.

والأهم هو الفصل بين أمرين غالباً ما يختلطان في النقاش العام: إلغاء عقوبة الإعدام من جهة، والعفو عن المحكوم عليهم من جهة أخرى. فالإلغاء لا يعني إسقاط المسؤولية الجنائية، ولا يعني تلقائياً الإفراج عن المحكومين، بل يعني فقط أن الدولة لم تعد تملك أن تجعل القتل عقوبة قضائية مشروعة.

سابعاً: الاعتراض على استحداث عقوبة جديدة

في هذا السياق، يكتسب الاعتراض الذي أُبديَ بشأن استبدال الإعدام بالأشغال الشاقة المشدّدة أهمية قانونية تتجاوز الموقف السياسي من العقوبة. فالتساؤل عن مدى جواز استحداث عقوبة غير معرّفة بوضوح في قانون العقوبات هو في جوهره تساؤل عن حدود المشرّع نفسه عند إعادة بناء الهرم العقابي. فالقول إننا «نخترع عقوبة جديدة» قد يبدو للوهلة الأولى اعتراضاً شكلياً، لكنه في الحقيقة يلامس مبدأً أساسياً في القانون الجنائي: لا يكفي أن يكون الهدف التشريعي مشروعاً، بل يجب أن تكون الوسيلة التشريعية منسجمة مع البنية القانونية القائمة.

وهنا تبرز الحاجة إلى صياغة تشريعية أكثر دقة. فإذا كان المقصود هو عقوبة مؤبدة ذات شروط تنفيذ أكثر صرامة، فينبغي أن يقال ذلك صراحة، وأن تحدّد عناصر التشديد وآثاره، بدلاً من إنشاء مصطلح جديد يمكن أن يفتح لاحقاً باباً واسعاً للاجتهاد والتأويل.

ثامناً: هل إلغاء الإعدام انتصار للمتهم أم انتصار لدولة القانون؟

من أكثر الأخطاء شيوعاً في النقاش العام تصوير إلغاء عقوبة الإعدام وكأنه انتصار للجاني على الضحية. وهذه الثنائية، في تقديرنا، لا تعبّر عن حقيقة المسألة القانونية. فالدولة التي تلغي الإعدام لا تقول إن الجريمة مقبولة، ولا تقول إن القاتل لا يستحق العقاب، ولا تسحب من القضاء صلاحية فرض العقوبات المشددة. فما تقوله ببساطة هو أن سلطة العقاب، مهما كانت واسعة، ليست سلطة مطلقة، وهذا فارق جوهري. فالعدالة الجنائية ليست عملية انتقام جماعي، وإنما مؤسسة من مؤسسات الدولة تخضع للدستور والقانون والضمانات الإجرائية. وكلّما ارتفعت خطورة العقوبة، ازدادت الحاجة إلى رفع مستوى الضمانات التي تسبقها.

ومن هذه الزاوية، يمكن النظر إلى إلغاء الإعدام بوصفه انتصاراً لدولة القانون أكثر من كونه انتصاراً لفئة معينة من المحكوم عليهم؛ فهو يضع حداً لأكثر العقوبات نهائية، ويجبر النظام القضائي في المقابل على تطوير بدائل فعالة وقادرة على حماية المجتمع.

تاسعاً: الإصلاح الحقيقي لا يتوقف عند إلغاء العقوبة

ومع ذلك، فإن إلغاء عقوبة الإعدام لن يكون كافياً وحده لإصلاح العدالة الجنائية اللبنانية؛ فالاختبار الحقيقي لأي إصلاح عقابي يكمن في البيئة التي سيطبّق فيها؛ فلا معنى لإلغاء الإعدام إذا بقيت التحقيقات عرضة للانتهاكات، أو ظلت الاعترافات المنتزعة تحت الضغط قادرة على التأثير في الأحكام، أو بقيت المحاكم تعاني من التأخير، أو بقيت أوضاع السجون دون المعايير المطلوبة، أو ظلّت المساعدة القانونية غير متاحة بصورة فعالة لمن لا يملك القدرة على تحمل تكاليف الدفاع.

لذلك، ينبغي أن يترافق إلغاء الإعدام مع مجموعة أوسع من الإصلاحات، من بينها تعزيز استقلال القضاء، وتحسين ضمانات الدفاع، وتشديد الرقابة على إجراءات التحقيق، ومنع التعذيب وسوء المعاملة، وتطوير الطب الشرعي والأدلة الجنائية، وتحسين ظروف السجون، ووضع سياسات جدية لإعادة التأهيل. فإذا كان المجتمع يرفض أن تقتل الدولة المحكوم عليه، فعليه في المقابل أن يطالب الدولة بأن تكون قادرة على حماية المجتمع منه بطريقة قانونية وإنسانية وفعالة.

في الختام، إن النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام في لبنان لا ينبغي أن يُختزل في سؤال عاطفي من قبيل: «هل يستحق القاتل الموت؟». فهذا السؤال، على أهميته الأخلاقية، لا يكفي لبناء سياسة جنائية؛ فالسؤال الأكثر عمقاً هو: هل ينبغي للدولة الحديثة أن تمتلك سلطة إنهاء حياة الإنسان كعقوبة، في نظام قضائي يمكن أن يخطئ، وفي مجتمع تتعرض فيه المؤسسات أحياناً لضغوط سياسية وأمنية واجتماعية؟

من هذه الزاوية، يبدو الانتقال من التجميد غير الرسمي إلى الإلغاء التشريعي خطوة طبيعية في تطوّر النظام القانوني اللبناني؛ فلبنان لم يبدأ اليوم من نقطة الصفر؛ لقد امتنع عن تنفيذ أحكام الإعدام منذ عام 2004، وصوّت في الأمم المتحدة لصالح قرارات تدعو إلى وقف تنفيذ العقوبة، كما أن مؤسسات أممية أوصت صراحة بالانتقال من الوقف الفعلي إلى الإلغاء القانوني. لكن قيمة هذه الخطوة ستتوقف في نهاية المطاف على التنفيذ، لا على عنوانه وحده. فإلغاء عقوبة الإعدام ينبغي ألا يكون مجرد حذف مادة وإضافة مادة بديلة، ولا مجرد استبدال كلمة «الإعدام» بعبارة «الأشغال الشاقة المؤبدة المشددة»، لأن الإصلاح الحقيقي يقتضي إعادة النظر في فلسفة العقوبة ذاتها، وفي تعريف العقوبات، وفي ضمانات المحاكمة، وفي شروط تنفيذ الأحكام، وفي حدود السلطة الممنوحة للإدارة العقابية.

ولعلّ المسألة الأهم أن هذا التحوّل يضع الدولة أمام مسؤولية مضاعفة: فإذا كانت قد قررت ألا تنهي حياة المحكوم عليه، فعليها أن تثبت أن باستطاعتها حماية المجتمع من دون أن تتخلى عن كرامة الإنسان. وهذه ليست معادلة سهلة، لكنها تمثل جوهر العدالة الجنائية الحديثة. وعليه، فإن إلغاء عقوبة الإعدام، بعدما اكتمل مساره التشريعي بصياغة دقيقة ومتوازنة، يشكل لحظة فارقة في تاريخ السياسة الجنائية اللبنانية؛ لا لأنه يخفف العقاب، بل لأنه يعيد تعريف غايته. فالدولة القوية ليست تلك التي تملك أشد العقوبات، وإنما تلك التي تستطيع أن تحقق العدالة وتحمي المجتمع، حتى عندما تواجه أبشع الجرائم، من دون أن تجعل الخطأ القضائي نهائياً، ومن دون أن تتخلى عن المبدأ الذي يفترض أن القانون وجد أساساً لحمايته: كرامة الإنسان وحقه في الحياة.

المحامي أسامة العرب

«المظلة»!

القاضي م جمال الحلو

كان المطر يهطل بغزارة في مساء شتوي بارد، والناس يسرعون إلى بيوتهم هربًا من الريح والبرد. وقف كريم تحت سقف متجر صغير ينتظر أن تخفّ الأمطار، وبين يديه مظلّة جديدة اشتراها في ذلك اليوم. وبينما كان يراقب الشارع، لمح رجلًا مسنًّا يحاول عبور الطريق بصعوبة. كانت ثيابه مبتلّة، وخطواته متثاقلة، ولا يملك ما يحتمي به من المطر. نظر كريم إلى مظلّته، ثم إلى الرجل، وشعر بصراع قصير في نفسه؛ فقد كان يحتاج إليها ليصل إلى منزله البعيد. لكنّه تقدّم نحو الرجل مبتسمًا وقال:

«تفضّل يا عمّ، خذ هذه المظلّة.»

تفاجأ الرجل وسأله: «وأنت؟ كيف ستعود؟» أجاب كريم: «سأصل بطريقة أو بأخرى، أما أنت فتبدو بحاجة إليها أكثر مني». شكر الرجل الشاب بحرارة، ومضى في طريقه، بينما تابع كريم سيره تحت المطر حتى ابتلّ تمامًا. مرّت سنوات طويلة، وأصبح كريم مهندسًا ناجحًا. وفي أحد الأيام تقدّم إلى وظيفة مرموقة كان يحلم بها. وبعد مقابلة طويلة، دخل مدير الشركة لمصافحته، فتجمّد كريم في مكانه. لقد كان الرجل المسنّ نفسه.

ابتسم المدير وقال: «ربما لا تذكرني، لكنني لم أنسَ الشاب الذي منحني مظلّته في ليلة عاصفة. يومها أدركت أن صاحب القلب الكريم يستحقّ الثقة قبل أي شهادة».

خرج كريم من المكتب وقلبه يفيض امتنانًا. لم يكن سعيدًا بالوظيفة فقط، بل بالدرس الذي أكّدته له الحياة: حسن التصرّف مع الآخرين لا يضيع أبدًا، فالخير قد يتأخّر في العودة، لكنه يعود دائمًا بصورة أجمل مما نتوقّع.

مايوه بنقشة النمر

شروق وغروب

عن الصحافة اللبنانية وقانون الإعلام الهجين(2)

خليل الخوري

أعترف بأنه لا يزال يحز في نفسي ان يكون هذا المجلس النيابي بالذات، قد اقر في العام الميلادي 2026 هكذا قانوناً للإعلام ليصبح بعض بنوده امتداداً لقوانين القرون المنصرمة، واسوأها قاطبةً ان نواباً لبنانيين سمحوا لأنفسهم (بل تجرّأوا) على اقرار مادة تنص على السجن!

اين هم، هؤلاء النواب الأشاوس، من تراثنا الصحافي - الإعلامي المجيد؟! اينهم من النضال المضني الطويل الذي خاضته صحافتنا حتى كرّست ذاتها «السلطة الرابعة»، وحتى هذه لم نقبل بها و»تواضعنا» فقلنا: نحن لسنا سلطة رابعة، فنحن إحدى السلطات الأربع!

هؤلاء النواب، وأيضاً وزارة الإعلام والحكومة مجتمعة، هل بينهم مَن يعلم ان صحافياً (هو خليل الخوري) انشأ في القرن التاسع عشر صحيفة باسم «حديقة الأخبار» كان يصدرها باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والعثمانية؟!.

هل يعرفون ان صحافتنا اللبنانية كانت لسان حال الأمة العربية قاطبة.

وهل يدركون ان حرية الرأي، في لبنان، جعلت من صحافتنا منبرا حراً للمناضلين في العالم كله؟ والذين يأخذون عليها انها كانت تنقل مواقف الأنظمة لماذا يتجاهلون انها كانت كذلك منبراً لمعارضي تلك الأنظمة؟!.

وليؤذن لي ان اسرد هذه الرواية التي تبيّن الى اي مدى كانت صحافتنا اللبنانية ذات فعل وحضور وقوة ايضاً في البلدان العربية، وادّعي انني اتحدث بتواضع شديد، وليس من موقع «التشاوف»، انما للتأكيد: عندما كان لي شرف ان اتولى رئاسة تحرير مجلة «الاسبوع العربي» الرائدة تبلّغت ان العدد الأخير يومذاك، قد سُحب من الأسواق في اليمن، وكنا نرفد السوق في «اليمن السعيد» بما لا يقل عن عشرة آلاف نسخة اسبوعياً تنفد من الأسواق فور طرحها لدى الباعة والأكشاك والمكتبات. على الأثر كلفت امانة سري والتحرير تنقيب العدد المصادَر كلمةً كلمة، عساي اجد مبرراً لسحبه من السوق. فلم أجد.

في الاسبوع التالي تكررت المصادرة. وحدث الأمر ذاته في الاسبوع الذي يليه.

عندئذ كان لا بد من الاتصال بوزير الإعلام اليمني معاتباً وسائلاً عن السبب. وأجابني بما لا زلت اعتز به حتى اليوم، إذ قال لي: يا استاذ لم نجد في الأعداد الثلاثة الأخيرة اي شيء عن اليمن، وعندما تصدر «الاسبوع العربي» وليس فيها ذكر لليمن، فهذا يعني اننا لسنا موجودين على الخريطة.

ويا أيها النواب الأشاوس، ويا ايتها الحكومة الجليلة هذا نموذج من العشرات عن دور وأهمية وفاعلية صحافتنا التي نستغرب انكم عبّرتم عن «اعتزازكم» بها بقانون هجين ينص على سجن الإعلاميين.

khalilelkhoury@elshark.com

الشرق
صاحباها: عوني ومعين الكعكي | المدير العام - رئيس التحرير: عوني الكعكي | مدير التحرير: خليل الخوري | المدير الفني: رفيق الحاج | مدير المطابع: عبدو الحسن | التوزيع: شركة الأوائل ونعنوع لتوزيع الصحف والمطبوعات | الاشتراكات في لبنان للمؤسسات والدوائر الرسمية وللأفراد 200 دولار أميركي - الدول العربية 400 دولار أميركي
الإدارة والتحرير سنتر أنيس عساف - شارع رشيد كرامي (مُردان سابقا) - هاتف 810820/1/2(01) فاكس: 866105(01) المطابع 694168(03) ص.ب: 838
البريد الالكتروني: elshark@elshark.com - info@elshark.com - sport@elshark.com - economy@elshark.com | الموقع الالكتروني: www.elsharkonline.com